مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٣٠٨**

الثلاثاء، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/١٠

نيويورك

الرئيس	السيدة كنغ	(أستراليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	الأردن	السيدة قعوار
	تشاد	السيد غومبو
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي – أه
	رواندا	السيد ندوهونغبريهي
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيد مايس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2014/777)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S /2014/777)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/777، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها التقرير السادس والأربعين للممثل السامي للبوسنة والهرسك.

أعطي الكلمة الآن للسيد إنزكو.

السيد إنزكو (تكلم بالإنكليزية): قبل شهر، توجه مواطنو البوسنة والهرسك إلى صناديق الاقتراع لإجراء انتخاباتهم العامة السابعة بعد الحرب. لقد فعلوا ذلك قبل سنة واحدة فقط من الذكرى السنوية العشرين لتوقيع اتفاق دايتون للسلام، وإزاء خلفية الركود والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية بشكل عميق أكثر من أي وقت مضى. وسواء قرأ المرء تقريري (S/2014/777، المرفق)، أو التقرير المرحلي الأخير للاتحاد الأوروبي، أو تقرير المنظمات البوسنية غير الحكومية عن رصد أداء الحكومة – وهناك عدد لا بأس به من التقارير – فإنه سيرى أن نتائج السنوات الأربع الماضية لم تبلغ المراد المطلوب.

وكأن كل ذلك لم يكن كافيا، إذ شهدنا قبل بضعة شهور فقط نحو مليون شخص يتضررون من الفيضانات المأساوية والكارثية التي لم يسبق لها مثيل في البوسنة والهرسك. ولا بد لي في هذا الصدد أن أتوقف لبرهة كي أنوّه بالدور الهائل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة وممثلوها على أرض الواقع من حيث التنسيق وتبادل المعلومات طوال الفترة التي كانت تُبذل فيها جهود الإغاثة المتعلقة بالفيضانات. إن المشاهد التي رأيتها عندما زرت ضحايا الفيضانات، بعد أيام من تساقط الأمطار الغزيرة التي اجتاحت جميع أنحاء البلد، كانت مشاهد مروعة حقا. ومع ذلك، ظهر بصيص من الأمل جرّاء تلك الكارثة وتمثل في الاستعداد الغريزي للمجتمعات المحلية ولآلاف الناس العاديين لمساعدة بعضهم بعضا بصرف النظر عن الانتماء العرقي.

للأسف، إن الأحزاب والمسؤولين والمؤسسات الذين يحكمون البلد على مختلف المستويات لم يتصدوا لمشاكل البلد بالقدر نفسه من الإلحاح والابتكار بشكل عفوي مثلما فعل الناس العاديون في مواجهتهم للفيضانات. ولهذا السبب، تسلك البوسنة والهرسك مسارا انحداريا منذ عام ٢٠٠٦. إن ثماني سنوات هي فترة طويلة لأن يمضي أي بلد في طريق خطأ.

وليس من المستغرب أن يكون هناك الكثير من خيبة الأمل والغضب والإحباط. إن ذلك يثير القلق خاصة عند

الشباب، حيث تبلغ مستويات البطالة في صفوفهم ٥٧ في المائة، وهي من بين أعلى معدلات البطالة للشباب في أوروبا. هؤلاء الشباب – مستقبل البلد – قد خُذلوا بشكل خاص.

إن الحالة ليست جيدة، ويجب التصدي لها مباشرة. لذا، من الواضح أن الانتخابات ليست مجرد جولة أخرى من الانتخابات العامة في البوسنة والهرسك. فالانتخابات تتعلق بفترة أربع سنوات حاسمة لجميع مواطني البوسنة والهرسك، بصرف النظر عن انتمائهم العرقي، أو في أي جزء من البلد يعيشون. يجب الآن إحداث تغيير جذري – ويجب وضع مصالح البلد ومواطنيه قبل مصالح الطبقة السياسية التي تتمتع بالامتيازات.

أمّا الخبر السار فهو أن لدينا فرصة لفتح صفحة جديدة. فبداية الولاية الجديدة تتيح لنا فرصة مناسبة للبدء من جديد، وهي فرصة لا يمكن تفويتها، واتخاذ خطوات كبيرة نحو تحقيق السلام والاستقرار الدائمين اللذين يصاحبان التكامل الأوروبي – الأطلسي. وتكامل المنطقة، بما في ذلك البوسنة والهرسك، مع الاتحاد الأوروبي هو أكثر بكثير من تحقيق الازدهار ورفع مستوى المعايير. إنه تضميد جراح الماضي، وتمكين شعوب المنطقة من العيش مرة أخرى مع مواطنيهم من دون حدود. وهذه بالتأكيد أمنيتي الكبيرة لشعوب المنطقة، وأنا أعلم أن الكثيرين يشاطرونني هذه الأمنية.

وينبغي ألاّ يساور القادة السياسيين أدنى شك على الإطلاق في أن مجرد العمل كالمعتاد لن يكون مقبولا. لدينا آمال، ونحن نتوقع أن يحل محل الشعور بالرضا شعور من الإلحاح. إن المواطنين في البوسنة والهرسك والمجتمع الدولي متفقون تمام الاتفاق على نقطة واحدة بسيطة جدا: إننا نتوقع تغييرا أساسيا في طريقة الأداء السياسي. وهذا التغيير في النهج ممكن بصورة مطلقة.

ما الذي نحتاج أن نراه في البوسنة والهرسك خلال الأيام والأسابيع والأشهر المقبلة للتحرك في هذا الاتجاه؟ بصفة عامة، نحن نتوقع تلبية احتياجات المواطنين مباشرة ووضع البلد على مسار التكامل الأوروبي – الأطلسي، وهو الهدف الاستراتيجي المعلن للبوسنة والهرسك. ويتعين اتخاذ خطوات على وجه السرعة من جانب السلطات المقبلة بغية إصلاح بيئة الأعمال التجارية، ومن ثم إيجاد فرص عمل جديدة في القطاع الخاص. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأقول مرة أخرى أنني أؤيد تمام التأييد ميثاق الاتحاد الأوروبي المعني بمبادرة تحقيق النمو.

ويجب إزالة العقبات التي تعترض التقدم صوب التكامل الأوروبي – الأطلسي. وفي هذا الصدد، أرحب بالمبادرة التي أعلنتها المملكة المتحدة وألمانيا في الأسبوع الماضي والتي تقضي بوضع خارطة طريق للإصلاح بهدف تعزيز مؤسسات البوسنة والهرسك ودفع عجلة التقدم في البلد نحو الاتحاد الأوروبي. ولا يسعني أن أؤكد بما فيه الكفاية على أنه من الأهمية الحيوية قيام السلطات المقبلة باغتنام هذه الفرصة الجديدة.

إن أول ما نريد أن نراه من الأحزاب التي شاركت في الانتخابات الأخيرة هو السرعة في تشكيل الحكومات وفقا للقانون، وخلافا لما شهدناه في عام ٢٠١٠. وأدعو السلطات أيضا إلى تعيين عدد أكبر من النساء والبحث عن المرشحين الوزاريين وغيرهم من المعيّنين ممن لديهم الخبرة، لا سيما في الاقتصاد، بغية إحراز التقدم المطلوب. ويمكن بسهولة القيام بذلك إذا كان هناك حد أدنى من الإرادة السياسية.

وبالمثل، إن الجهد الذي بُذل لعرقلة إحراز تقدم في مسائل على مستوى الدولة بشكل خاص، يجب توجيهه الآن صوب تحقيق التوافقات الصحية التي يحتاجها البلد من أجل المضي قدما. لذلك، أتوقع أن أشهد تحسنا ملحوظا في أداء مؤسسات الدولة خلال السنوات الأربع المقبلة.

بعد ذلك، يجب تجديد الالتزام بسيادة القانون ومكافحة الفساد. الكلمات ليست كافية. فنحن بحاجة إلى رؤية نتائج ملموسة. هناك العديد من الأحكام الصادرة عن المحكمة

الدستورية في البوسنة والهرسك، وهي أحكام ”نهائية وملزمة“ بموجب اتفاق السلام، لا تزال حبرا على ورق. يجب تنفيذها الآن، بما في ذلك القرار المتعلق بموستار. فلا بد لمواطني هذه البلدة من استعادة الحق الأساسي في انتخاب مسؤوليهم المحليين.

أخيرا، يجب أن تتوقف التحديات التي تواجه اتفاق دايتون وسيادة الدولة. لقد هالني أن بعض القادة لا يزالون يهينون ذكاء مواطنيهم، اعتقادا منهم بأن الكلام عن الانفصال والانقسام والكراهية سيخفي إخفاقاتهم في توفير حياة أفضل للناس.

وبينما ينتهجون استراتيجية طويلة الأجل لدفع البلد إلى الفشل بغية تبرير تفتيته إلى أجزاء – مع جميع المخاطر التي تترتب على هذه الاستراتيجية – فإن الشباب يكبرون في السن دون أن تتوفر لهم الفرص التعليمية والمهنية التي يوفرها بلد عملي التوجه. وبما أن النداءات التي تطالب بإجراء استفتاء حول الانفصال قد تكررت مرارا في الأشهر الأخيرة، تعيّن عليّ أن أرد عليها بتذكير الناس بالحقيقة التالية: إن الكيانات ليس لديها الحق في الانفصال بموجب اتفاق السلام. أريد أن أوضّح ذلك مرة أخرى: لن تكون هناك إعادة ترسيم للحدود.

لذا، آمل أن نرى السلطات المقبلة تقوم بما هو مطلوب من أجل الاسراع في وضع البوسنة على المسار الصحيح. هل هناك بديل عن هذا؟ نعم. بإمكان القادة السياسيين أن يواصلوا القيام بما كانوا يفعلونه طوال السنوات الثماني الماضية. وإذا كان هذا هو ما قرروا القيام به، فيجب أن يعلموا أن ذلك ستكون له عواقب بكل تأكيد، ولن يتمكن أحد من الادعاء بأننا لم نحذّر من ذلك. فالمظاهرات التي حدثت في شباط/فبراير كانت تحذيرا واضحا موجها إلى المؤسسة السياسية في البوسنة والهرسك، ولكن أيضا إلى المجتمع الدولي. وبينما لا يستطيع أحد التنبؤ بما سيحدث من رد فعل للجمهور إذا استمرت سياسة السنوات الثماني الماضية – فإن المسألة هي مجرد وقت قبل وقوع ذلك. وهذا ليس في مصلحة أحد.

إنني أخاطب أعضاء المجلس اليوم، ليس بصفتي الممثل السامي فحسب، ولكن أيضا كصديق حقيقي للبوسنة والهرسك يريد الأفضل لشعبها. أنا أعلم أنني كنت فظّا اليوم، ولكن هناك أوقات أفضل ما يمكن للمرء القيام به أثناءها تجاه صديق له أن يتكلم بصراحة. وهذا هو الوقت المناسب بالتحديد.

أولئك القادة السياسيون الذين اختاروا دخول الحكومة في الأسابيع القادمة يجب عليهم الآن تغيير أساليبهم، ويجب عليهم فورا كسر الدوامة الانحدارية للسياسية القائمة على مبدأ السن بالسن الموغلة في الحقد، والتي أدت بنا إلى هذه النقطة. ومثلما يجب على أبناء البوسنة والهرسك بذل المزيد من الجهد، كذلك يجب على المجتمع الدولي الاضطلاع بذلك، نظراً لأنه من الواضح أن مهمتنا في البوسنة والهرسك لم تستكمل بعد.

هذا أوان التأكيد من جديد على التزامنا بتوحيد البوسنة والهرسك وإعادة إدماجها وبجعلها متحدة أكثر من أي وقت مضى بينما نسعى لدعم إحداث التغييرات العميقة والمؤلمة في بعض الأحيان التي يلزم اتخاذها من أجل أن يمسي البلد فعالا ومستقرا ومزدهرا. وسنقدم دعمنا الكامل والفعال لأولئك السياسيين والأشخاص الذين يرغبون في العمل معا بحسن نية للمضي بالبلد قدما. وبالمثل، أولئك الذين يسعون إلى زرع الفرقة والشقاق يجب أن يفهموا بشكل نهائي أننا قد طوينا صفحة رسم الحدود في البوسنة والهرسك.

والمستقبل لا يتعلق بتقسيم الناس. بل يتعلق بالتعاون معا والعمل من أجل بناء غد أفضل. وكما شاهدت شخصيا قبل يومين في الاحتفال المؤثر بذكرى سقوط حائط برلين، فإن هذا مستقبل لبناء غد أفضل – لا بالتقسيم بل بالعمل معا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد إنزكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالانكليزية): في البداية، أود أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، في مجلس الأمن، وأن أشكره على تقريره (S/2014/777، المرفق)

نرحب باتخاذ القرار ٢١٨٣ (٢٠١٤)، الذي قدمه وفد بلدي بصفته رئيسا مناوبا لفريق الاتصال والصياغة، والذي تُمدد بموجبه ولاية عملية ألثيا التابعة لقوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي لمدة ١٢ شهرا. ونشكر الوفود المعنية على تعاونها في صياغة مشروع القرار. كما نعرب عن تقديرنا لوفد البوسنة والهرسك على وجهة نظره المستنيرة وتبادله الآراء بصراحة خلال الأسابيع القليلة الماضية بينما كنا بصدد صياغة مشروع القرار. ورسالة البوسنة والهرسك لنا بشأن فتح آفاق الاتحاد الأوروبي أمامها ما كان يمكن أن تكون أكثر وضوحا. إنه الاختيار الراسخ لذلك الوفد، وقد كان كذلك لسنوات، تدعمه جميع القوى السياسية والجماعات داخل البلد، وينبغي أن يحترمه الجميع. والقرار الذي اتخذه المجلس اليوم يعكس ذلك الاختيار، ويشكل دلالة هامة على دعم المجتمع الدولي للمنظور الأوروبي في البوسنة والهرسك وانخراطها فيه على نطاق واسع.

وتتشاطر ليتوانيا النتائج التي توصل إليها التقرير الأخير للممثل السامي. والتكامل الأوروبي – الأطلسي يتيح الإطار والحافز لعملية الإصلاح. ولا بد من القيام بعمليات الإصلاح الشاملة والواسعة النطاق من أجل تحقيق تقدم ملموس في المضي قدما نحو تحقيق ذلك الهدف. وننوه بأن بعض التطورات الأخيرة في البوسنة والهرسك تتميز بقدرة كبيرة على إيجاد زخم جديد في البلد.

أجرت البوسنة والهرسك في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر انتخاباتها العامة السابعة، التي جرت بطريقة منظمة في ظل بيئة تنافسية. إلا أننا نشعر بالقلق من أن الانتخابات الأخيرة شهدت مظاهر الفجوة بين الطوائف العرقية في البلد. ونحث الزعماء المنتخبين من جميع الطوائف العرقية على إجراء تغيير أساسي في الطريقة التي تمارس بها السياسة، والتواصل مع الشعب، ورسم مسار بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني صوب تحقيق تقدم لا رجعة فيه. وسرعة تشكيل الحكومة على جميع المستويات أمر بالغ الأهمية، نظرا لأن المواطنين في أمس الحاجة إلى مؤسسات تعمل على النحو الواجب وقادرة على الاستجابة على وجه السرعة وبطريقة شاملة إلى احتياجاتهم وشواغلهم المشروعة. وتنفيذ التشريعات والمبادرات المتعلقة بتعزيز سيادة القانون، ومكافحة الفساد والمساءلة المالية مسائل ذات أولوية عاجلة.

وفي الوقت نفسه، نشير إلى أن المظاهرات الجماهيرية التي وقعت في بداية العام واستعداد المجتمعات المحلية للعمل معا، وتقديم المساعدة إلى الجيران في أعقاب الفيضانات الشديدة في أيار/مايو، تدل على أنه بعيدا عن الخطاب المثير للفرقة الذي لا يزال قائما على الصعيد السياسي، هناك مصلحة حقيقية في ذلك المجتمع المتعدد الأعراق في حشد الجهود والبحث عن حلول مشتركة لمستقبل البلد. ونعرب عن تقديرنا للتضامن الذي أبدته الكثير من البلدان والمنظمات الدولية وتبرعاتها المقدمة استجابة للفيضانات التي اجتاحت البوسنة والهرسك، وفي جهود إعادة الإعمار الجارية. والتزام المجتمع الدولي المتواصل أمر أساسي حتى لا تترك البوسنة والهرسك بمفردها للتعامل مع عواقب تلك الكارثة الطبيعية الفظيعة.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشارك بنشاط في دعم البلد في عملية إصلاحه والجهود الرامية إلى تعزيز التغييرات الإيجابية التي تعتبر شرطا أساسيا لتعزيز الاستقرار في البلد. وقدم الاتحاد الأوروبي في تموز/يوليه على اتفاق للنمو وإيجاد فرص العمل، وهو مجموعة معدة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، اللازمة ووفقا للخبراء لإجراء إصلاح شامل لقاعدة البلد الاقتصادية والاجتماعية. وتهدف بوصفها من الإجراءات

الفورية إلى معالجة مستوى البطالة في البلد وتحسين الإدارة الاقتصادية وتهيئة بيئة أفضل للأعمال التجارية.

وشكل اتفاق دايتون للسلام أداة ضرورية للقضاء على أسوأ حرب في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وتقوم الحاجة الآن إلى الإرادة السياسية الجماعية ووضع مصالح البلد أولا لتمكين البوسنة والهرسك من إحراز تقدم نحو تحقيق الرؤية المشتركة في بلد ينعم بالوحدة والاستقرار والازدهار ويتعاون بشكل سلمي مع جيرانه ويمضي قدما نحو الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وفي ذلك الصدد، نتشاطر الشواغل التي أعرب عنها الممثل السامي بشأن الآثار المزعزعة للاستقرار للبيانات الانفصالية المختلفة التي أدلى بها عدد من المسؤولين في جمهورية صربسكا، الذين يصرون على تحدي سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، وكذلك بشأن إجراءات تعرقل مؤسسات الدولة وتعوق جهود البوسنة والهرسك الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية.

ونحن مقتنعون بأنه، بالإرادة السياسية والتصميم الجماعي، ستتمكن البوسنة والهرسك من الإسراع في خطاها على مسار عملية الإصلاح. واتفاق النمو وإيجاد فرص العمل الذي قدمه الاتحاد الأوروبي فرصة ينبغي عدم تفويتها لكي يتمكن البلد من استعادة مساره التصاعدي في المستقبل القريب.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بالممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، الذي قدم لنا إحاطة إعلامية اليوم.

من أجل رسم صورة موضوعية عن التطورات الجارية في عملية البوسنة والهرسك، نوصي أعضاء مجلس الأمن بالإطلاع بعناية على التقرير العشرين المقدم من جمهورية صربسكا إلى الأمين العام ومجلس الأمن، الذي يتضح فيه التزام الصربيين البوسنيين بالقانون الدولي وروح اتفاق دايتون.

ونتعاطف مع قيادة وسكان البوسنة والهرسك، الذين عانوا في أيار/مايو وآب/أغسطس من فيضانات كارثية. ودعمت روسيا الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من العواقب، كما أرسلت وزارتنا لحالات الطوارئ كميات كبيرة من شحنات المساعدات الإنسانية إلى الكيانين.

ونتفق على أن الحالة في البوسنة والهرسك تظل مستقرة. واتسمت الانتخابات التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر بالطابع الديمقراطي وتم الاعتراف بنجاحها. وأكدت مجددا قدرة الأطراف المحلية على تسوية المسائل التي تواجهها من دون الاعتماد على الحماية الدولية. ونرى أنه من الأهمية بمكان أن تجري عملية تشكيل أجهزة جديدة في السلطة في البلد بدون تدخل خارجي، أولا وقبل كل شيء بدون تدخل الممثل السامي. في فترة ما بعد الانتخابات، ينبغي للمجتمع الدولي إيلاء الأولوية للجهود الرامية إلى تعزيز تنمية الحوار بين الأطراف البوسنية الشامل وبحث الجانبين عن خيارات مقبولة لدى الطرفين لعملية الإصلاح الهيكلي الاجتماعية الاقتصادية، تمشيا مع آليات اتفاق دايتون ومبادئه.

وخلال عملية التسوية في فترة ما بعد النزاع في البوسنة والهرسك، لا يزال من الأهمية بمكان وضع اللمسات الأخيرة على تنفيذ جدول أعمال صيغة ٥ زائد ٢. ونرى أنه من غير المقبول بث مفاهيم جديدة فيها تتعلق بإدماج البلد في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ويجب أن يرفض الممثل السامي بشكل قاطع ونهائي استخدام سلطات بون للطوارئ. شأنها في ذلك شأن المشاكل الأخرى التي لا تزال بدون حل في إطار جدول أعمال صيغة ٥ زائد ٢، المسائل ذات الأهمية الأساسية لمستقبل البلد يجب حلها عن طريق البوسنيين أنفسهم من خلال إجراء حوار شامل وبناء على موافقة الشعوب الثلاثة التابعة للدولة.

ونحن على اقتناع بأن قدرات الرقابة الخارجية للحالة من خلال آلية الممثل السامي قد استنفدت ذاتها. ليس هناك حاجة للسعي إلى أسباب اصطناعية للمحافظة على الآلية. بل على العكس من ذلك، ينبغي أن نعمل على استكمالها والانتهاء منها في الوقت المناسب. ونشير مرة أخرى إلى أن الانتقادات الموجهة إلى قيادة جمهورية صربسكا المتكررة في تقارير الممثل السامي لا مبرر لها ومدمرة وتسبب أضرارا. استمرار الاتهامات الموجهة ضد الصربيين البوسنيين والكروات، الأمر الذي يقوض أسس اتفاق دايتون والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك، يضيف المزيد من التوتر إلى العلاقات بين الأطراف البوسنية، ويعطل حوارها.

بدلا من تكثيفه لتوجيه اللوم لجمهورية صربسكا، ينبغي للوجود الدولي أن يولي المزيد من الاهتمام للتهديد المتزايد الذي يشكله الإسلام المتشدد في البلد ولمشكلة المقاتلين الإسلاميين المتطرفين الذين يغادرون البوسنة والهرسك للانضمام إلى ”الدولة الإسلامية“ وغيرها من المنظمات الإرهابية الناشطة في العراق وسوريا. وفي ذلك السياق، نرحب بالجهود التي تبذلها سراييفو لتعزيز المسؤولية الجنائية التي يتحملها المقاتلون والتشكيلات المسلحة غير القانونية في الخارج والمتواطئون معهم.

وعقِب انتهاء النزاع المسلح المدمِّر في عام ١٩٩٥، استطاعت البوسنة والهرسك تحقيق نتائج ملموسة نحو التسوية. ولهذا السبب، ينبغي للتوجُّه الحاسم للعملية السلمية أن يبقى هو نقل المسؤولية عمَّا يجري في البلد إلى البوسنيين أنفسهم.

السيدة قعوار (الأردن): أشكر الممثل السامي للبوسنة الهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية. لقد أحاط الأردن علماً بنتائج التقرير السادس والأربعين للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك (S/2014/777، المُرفق).

وهو يأسف لما ورد فيه من استمرار المسار التنازلي في عملية إجراء الإصلاحات الهامة واللازمة لمجموعة واسعة من الأمور الحيوية لمستقبل البلاد، والتي يمكن تحقيقها في حال تجاوز نُخَب السياسيين في البوسنة والهرسك لخلافاتهم، الأمر الذي نحثهم عليه.

لقد صوَّت وفد بلادي مؤيداً للقرار ٢١٨٣(٢٠١٤)، الذي جدَّد ولاية قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي – عملية ألثيا لمدة عام آخر. فاستمرار وجود تلك القوات في الوقت الراهن يسهم في تحقيق أهداف اتفاق السلام وتعزيز بناء القدرات، كما يقدم المساعدة لسلطات البوسنة والهرسك عند الحاجة، حيث رأينا دور هذه القوة مؤخراً في الحفاظ على الاستقرار خلال فترة الانتخابات الأخيرة. لذا، فإنَّ وجود القوة لا يزال يتَّسم بأهمية بالغة بالنسبة لتحقيق السلام الدائم. كما أنها تشكل مصدر ارتياح واطمئنان للمواطنين في البوسنة والهرسك.

إنَّ العمل الجادّ من قِبَل أبناء مجتمع البوسنة والهرسك على استعادة التعايش الاجتماعي والسياسي في ما بينهم، واستمرارهم بالمضيِّ قدُماً في طريق السلام، دليل على قدرة هذا المجتمع على تحقيق الاستقرار والنهوض ببلدهم متَّحدين، على الرغم من الصراع المأساوي الذي شهدته المنطقة، متحدِّين بذلك حجج وادِّعاءات بعضهم غير القانونية التي تنادي بالانفصال، وتشكل مصدر قلق لبلادي. من هنا، يدعو الأردن إلى ضرورة احترام سيادة البوسنة والهرسك، ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية.

إنَّ الانتخابات العامة التي شهدتها البوسنة والهرسك في الشهر الماضي تُعتبَر خطوة هامة نحو تقدم البلد وازدهاره. ولا يمكن أن تتحقق نتائجها المرجوَّة إلاَّ عبْر التحلِّي بالإرادة السياسية للفائزين بهذه الانتخابات والعمل معاً بروح واحدة. وذلك لتجسيد تطلعات وآمال الناخبين الذين خرجوا في تظاهرات ساخطة في بداية العام الحالي، مطالبين بتغيير فعلي للوضع القائم ومستقبل أفضل لهم وللأجيال القادمة. وتعبير البوسنيين بشكل

ديمقراطي عن طريق صناديق الاقتراع يمثِّل بارقة أمل لمستقبل بلادهم. وعلى الرغم ممَّا أفرزته هذه الانتخابات من نتائج، والتي ما زالت تعزز التوجُّهات القومية للبوسنيين، فإنَّ هذه النتائج تُحتِّم على قادتهم التوحُّد معاً لبناء مجتمع تعترف فيه كل قومية بحقوق الآخر بدون إقصاء لأي طرف، بما يخدم المصلحة العامة للبلاد، وصولاً إلى دولة مواطَنة حقيقية.

إنَّ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها البوسنة والهرسك، والتي تجاوزت البُعد القومي للبوسنيين، ما زالت تتفاقم. فبعد أن دُمِّر اقتصادها خلال الحرب، وتوالت الانتكاسات الجسيمة للاقتصاد البوسني، والتي كان آخرها الفيضانات غير المسبوقة التي ضربت البلاد هذا العام، والتي ألقت بظلالها على المواطنين، يتعيَّن على المجتمع الدولي مدُّ يد العون للمساعدة في إحياء اقتصادها. ونحثّ في هذا الصدد دول الجوار والإقليم على التعاون الاقتصادي ضمن علاقة طبيعية مع البوسنة والهرسك. كما ندعو السلطات البوسنية إلى العمل على تجاوز صعوبات الأوضاع السياسية الحالية، التي تشكل العائق الرئيسي الذي يقوِّض عملية النهوض الاقتصادي، حيث أدت إلى عدم تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي للبلاد.

وختاماً، إنّ الوضع الهشَّ وحالة الجمود السياسي السائدة في البوسنة والهرسك لا يزالان يمثِّلان تهديداً لما تمّ إنجازه. لذا، نحث السلطات البوسنية على الاستمرار في تعزيز المشاركة السياسية لجميع المواطنين دون تمييز، آخذين بعين الاعتبار شواغل جميع الأقليات الأخرى. كما أننا نثمِّن وندعم الجهود الحميدة للأمم المتحدة ومختلف المنظمات الدولية العاملة في البوسنة والهرسك.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي، السيد إنزكو، على إحاطته الإعلامية وتقريره السادس والأربعين عن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك (S/2014/777، المُرفق). لقد درسنا التقرير بعناية وأحطنا علماً بالمسائل الرئيسية الواردة فيه.

وفي ما يتعلق بالانتخابات العامة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، نشير إلى التقييم الأولي لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومفاده أنَّ نقصاً في الرؤية المشتركة لمستقبل البلد والتعاون بين الطوائف الرئيسية الثلاث قد أعاق الجهود لضمان انتخابات ديمقراطية بشكل كامل. وفي هذا الصدد، نحثّ تلك الفئات على وضع خلافاتها جانباً، والعمل معا لتعزيز العملية الديمقراطية في البوسنة والهرسك.

أمّا الآن، بعد تأكيد نتائج الانتخابات، فإنّ الخطوة الحاسمة المقبلة في العملية السياسية ستكون هي تشكيل حكومة اتحادية. ونحن نستذكر أنَّ تشكيل حكومة بعد انتخابات عام ٢٠١٠ استغرق من الأطراف أكثر من سنة. ويحدونا الأمل بأن تعمل جميع الأطراف على تفادي تكرار تلك التجربة، وتشكيل حكومة اتحادية بدون إبطاء. فالتصدي للتحديات الاقتصادية – الاجتماعية في البلد يستدعي وجود حكومة لقيادة المسيرة.

والحضور المستمر لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي أساسي للإشراف على تنفيذ اتفاق السلام. ونعتقد أنَّ تمديد ولاية هذه القوة لفترة إضافية مدتها ١٢ شهراً سيوطِّد الاستقرار في البوسنة والهرسك، وهذا شرط ضروري لتحقيق التنمية. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل دعم البوسنة والهرسك في تنفيذ اتفاق السلام، وإعادة بناء المجتمع المدني، وإحراز التقدم الاقتصادي وعودة اللاجئين. لكنَّ المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ اتفاق السلام تقع على عاتق حكومة البوسنة والهرسك وشعبها.

وبالنسبة إلى الأهداف الخمسة والشرطين، التي حدَّدها المجلس التوجيهي لمجلس إحلال السلام، بصفتها شروطاً

مسبقة لإغلاق مكتب الممثل السامي، فإننا نشاطر الممثل السامي شواغله حيال عدم إحراز التقدم بشأن الأهداف والمعايير المتبقية. وإننا نحثّ السلطات على إظهار التزامها بعملية الإصلاح بغية تيسير تنفيذها الكامل.

وندعو مجدداً القادة السياسيين في البوسنة والهرسك إلى الامتناع عن الخطاب القومي والانفصالي الذي يهدد سلام البلد واستقراره، ويصعِّد التوترات في المنطقة. إذ يتعيَّن عليهم، وبخاصة على مستوى الدولة، أن يضعوا في اعتبارهم أنَّ الدستور تمهيد لإمكانية الانفصال. وعلى جميع الأطراف أن تظهر احتراماً ثابتاً لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. وعليها أيضا أن تدعم الجهود لتوطيد دعائم الدولة على المستوى الوطني، بموازاة الحفاظ على حقوق جميع الفئات وامتيازاتها.

السيدة بايك جي – ياه (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): نودّ أولاً أن نرحب في المجلس بالممثل السامي فالنتين إنزكو، ونعرب عن تقديرنا لإحاطته الإعلامية. وجمهورية كوريا تواصل دعم جهوده القيمة لضمان تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

وكما أوضح الممثل السامي، فإنَّ البوسنة والهرسك، بعد ٢٠ عاماً من حربها الأهلية، تبقى على طريق صعب نحو الاستقرار. فالجمود السياسي المزمن والحالة الاقتصادية – الاجتماعية الهشَّة شكَّلا عقبات في مسارها لتصبح بلداً مستقراً، مزدهراً وديمقراطيا. ومع أننا نرحب بالتطورات الإيجابية التي تحققت حتى الآن، مثل التقدم في تنشيط أداء هيئة المصلحة الحيوية التابعة للمحكمة الدستورية الاتحادية، فمن المؤسف أننا شهدنا مواجهة مستمرة بين الأطراف السياسية الفاعلة، حتى أثناء فترة حملة الانتخابات.

ولا يؤدي مثل ذلك الصراع الطويل الأمد على السلطة إلى إعاقة استقرار الحكم فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تقويض تقدم البلد نحو الاندماج الأوروبي – الأطلسي.

ويشكل بطء الاستجابة للفيضانات المدمرة في أيار/مايو انعكاسا آخر لضعف الحوكمة. ونشعر بخيبة الأمل على وجه الخصوص من بطء السلطات في تقديم المساعدة للأسر التي فقدت أسباب معيشتها في أعقاب الفيضانات العنيفة، وبشكل رئيسي بسبب عدم وجود استراتيجية متسقة للتعافي. وفعلا، كانت الاحتجاجات التي اندلعت في الربيع الماضي دليلا واضحا على رغبة المواطنين في تحسين الحوكمة والمزيد من المساواة الاقتصادية ووضع حد للفساد. وكل ذلك مطالب مشروعة للشعب ولا بد من تحقيقها.

وفي ذلك الصدد، وفرت أحدث انتخابات أُجريت في تشرين الأول/أكتوبر فرصة للخروج من إسار الماضي وفتح مسار سياسي جديد. ونشيد بالطريقة المنظمة التي أُديرت بها الانتخابات ونثني على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والممثل السامي لإسهامهما في ضمان إجراء عملية انتخابية آمنة في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، فإن التقارير عن المخالفات والعدد الكبير لبطاقات الاقتراع التالفة أو الباطلة مسائل تستدعي القلق البالغ وهي بحاجة إلى معالجتها على النحو الواجب. وإذ نتطلع إلى المستقبل، يحدونا الأمل في التمكن من تشكيل الحكومة والمؤسسات بطريقة مناسبة لكي يتسنى للقيادة الجديدة الشروع في التصدي للتحديات الرئيسية التي يواجهها البلد. كما ينبغي أن يستمر الإصرار الجديد للمجتمع المدني باعتباره نفوذا موازنا بغية إخضاع الممثلين السياسيين للمزيد من المساءلة.

وإحدى المسائل الأخرى التي يجب النظر فيها بجدية في هذا السياق هي الخطاب الانقسامي المثير للانزعاج والدعوة العلنية إلى حل البوسنة والهرسك. وفي ذلك الصدد، نناشد قادة جمهورية صربسكا الامتناع عن ذلك الخطاب الانفصالي وبذل كل الجهود نحو تحقيق المصالحة الوطنية برؤية المستقبل المشترك. كما نؤكد مجددا على دعمنا الكامل لسيادة البوسنة

والهرسك وسلامة أراضيها، وهو مبدأ أصلي راسخ في اتفاق دايتون للسلام.

وفي الختام، ترحب جمهورية كوريا بتمديد ولاية عملية ألثيا التابعة لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك وتؤيد استمرار دورها في المحافظة على بيئة مأمونة وآمنة في البوسنة والهرسك.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بياني بتقديم الشكر للممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية وعلى عباراته الصادقة والمباشرة، وهي عبارات صديق مخلص للبوسنة والهرسك.

كما أعلن تأييدي للبيان الذي سيدلي به في وقت لاحق رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

لا تزال الحالة في البوسنة والهرسك متأخرة مقارنة بحالة جيرانها فيما يتعلق بالاقتراب من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويورد تقرير السيد إنزكو (S/2014/777، المرفق) عددا من الشواغل ولن أتطرق لها. وسأركز على ثلاث نقاط في بياني.

أولا وقبل كل شيء، وبعد أن أظهر مواطنو البوسنة بوضوح شعورهم بعدم الارتياح في شباط/فبراير الماضي، فإنهم أقبلوا على صناديق الاقتراع بنسب مماثلة لما يتوقع عادة في البلدان الأوروبية الأخرى، وهو ما يشهد على امتلاكهم لزمام الممارسة الديمقراطية. وبالرغم من أن الانتخابات عقدت في بيئة متوترة، لم يكن هناك تدهور في الحالة الأمنية، مما كشف عن الحجم الحقيقي لمظاهرات شباط/فبراير. وكانت تجاوزات المظاهرات حوادث مؤسفة ولكنها منعزلة. فقد كانت، في المقام الأول، نداء مدويا وجهه المجتمع البوسني إلى النخبة التي تحكمه.

إن الفائزين الرئيسيين في الانتخابات هم الزعماء ذوو النزعة القومية للطبقة السياسية القديمة التي أظهرت حتى الآن عدم قدرتها على جعل مؤسسات البلد تزاول عملها أو على تلبية احتياجات السكان أو حتى على فتح آفاق للمستقبل. ولكننا نلاحظ مع شعور بالارتياح أن الحملة الانتخابية تعاملت أيضا مع الشواغل الاجتماعية – الاقتصادية لمواطني البوسنة، مما يفسح مجالا للأمل بأن تختفي خطوط التقسيم العرقي في الوقت المناسب من الساحة السياسية. ويبرز وعي سياسي جديد بشكل تدريجي، مما يمكن من الاستجابة الحقيقة لتطلعات الشعب. ويجب أن نعمل بشكل جماعي لمنح الشعب منظورا طويل الأجل يدعم بروز ذلك الوعي.

ثانيا، إن أفق الاندماج الأوروبي هو الطريق العملي الوحيد إلى الأمام لمستقبل البوسنة والهرسك. ويجب أن يعمل ذلك الأفق كما يعمل في بقية بلدان منطقة البلقان باعتباره حفازا لتحول البلد. ومن الخطأ القول إن هذا المنظور يُفرض من العالم الخارجي ضد إرادة السكان. فهو إرادة سكان البوسنة أنفسهم، على النحو الذي أشار إليه ممثلهم هنا في الأمم المتحدة قبل فترة لا تتجاوز سبعة أسابيع (انظر A/69/PV.12).

ويشهد هذا الأمل على قوة الجذب التي لم يتوان الاتحاد الأوروبي إطلاقا في ممارستها

وهي، في جملة أمور، عامل للتماسك والمضي قدما في البوسنة والهرسك. ونؤكد التزامنا برؤية انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي باعتبارها بلدا موحدا وذا سيادة ويتمتع بكامل سلامته الإقليمية. وكل أوروبا توجه تلك الرسالة إلى مواطني البوسنة.

ويشكل حرمان البوسنة والهرسك من ذلك الأفق تعبيرا عن رغبة في إبقائها في حالتها الهشة والمحفوفة بالمخاطر وتحت رحمة حالات التأخر على الصعيد الوطني والتي تؤدي إلى مآس شهدناها في أماكن أخرى. فإفساح المجال أمام هذه الطبقة السياسية غير الجديرة بالثقة هو ما يبقي البوسنة والهرسك في مأزق.

وعلى العكس، فإن مجلس الأمن تقع على عاتقه مسؤولية الاحتفاء بالتأثير الإيجابي للأفق الأوروبي على أمن البوسنة والهرسك، على نحو ما نفعله من خلال القرار الذي اتخذناه من فورنا (القرار ٢١٨٣ (٢٠١٤)). وسيكون إنكار هذا التأثير تخليا عن مسؤوليات المجلس وإظهارا للجهل فيما يتعلق بالدور الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في منطقة البلقان.

وفي ذلك الصدد، نشعر بالأسف لامتناع الاتحاد الروسي عن التصويت، في حين كان بوسعه أن يضطلع بدور إيجابي فيما يتعلق بالصلات التاريخية والثقافية التي تربطه بمنطقة البلقان. ونشعر بالأسف لأن روسيا حاولت أن تفضح افتقارا زائفا للوحدة في المجلس بشأن موضوع يوجد في الواقع إجماع بشأنه. ويعمل الاتحاد الأوروبي على جميع المستويات في البوسنة والهرسك لتلبية الاحتياجات العاجلة للسكان ومساعدة سلطات البلد لكي تتمكن من اتخاذ تدابير الإصلاح اللازمة لجعل الدولة تقوم بوظائفها على النحو المناسب.

وفي ذلك السياق، فإن عملية ألثيا التابعة لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك تتدخل لدعم السلطات بوصفها قوة لتصريف الأعمال المتبقية. وتضطلع العملية بدور حاسم في تمكين القوات الأمنية البوسنية من العمل بشكل مستقل، ومن ثم المشاركة في بروز مجتمع سلمي يتطلع نحو المستقبل. وبالنظر إلى أننا صوتنا من فورنا مؤيدين للموافقة على نشر البعثة، فمن الطبيعي أن نشير إلى الإطار الذي تعمل فيه عملية ألثيا: فالبعثة تعمل في الميدان على أساس سياسة إدماج البوسنة والهرسك في السياق الأوروبي.

والنقطة الأخيرة التي أود أن أوضحها هي أن الإطار الموروث عن اتفاق دايتون لا يزال هو الإطار المرجعي لأعمال المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك. ويحظى الممثل السامي إنزكو، الضامن لاتفاقات السلام، بدعمنا الكامل. ونشير إلى أن على جميع الأطراف الالتزام بالتعاون معه ومع مكتبه عملا بالاتفاقات. كما نناشد جميع الأطراف المؤسسة في البوسنة والهرسك وقف جميع أشكال الخطاب ذات النعرة القومية ووضع حد لأي أعمال أو نوايا يمكن أن تقسم البلد. ورسالتنا واضحة: لا يمكن التشكيك بأية صورة في مسألة السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك.

ولا تزال عملية إعادة تشكيل مكتب الممثل السامي مستمرة. ومن الأهمية بمكان استمرار المكتب من أجل زيادة اتساق الوجود الدولي في البوسنة والهرسك من خلال زيادة توثيق التعاون مع رئيس وفد الاتحاد الأوروبي في البلد.

السيد أولغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية وعلى تقديم تقريره (S/2014/777، المرفق).

ونبدأ بياننا بالترحيب بنتائج الانتخابات العامة التي عقدت في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ونشيد بكونها أُجريت بطريقة منظمة. كما نشير إلى الشواغل التي أعربت عنها بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وندعو القادة المنتخبين إلى العمل بسرعة لضمان تشكيل الحكومة الجديدة بدون تأخير.

كما أننا ندعو القادة السياسيين كافة إلى اغتنام هذه الفرصة للمضي قدماً نحو الاندماج ومصالحة وطنية حقيقية، وإلى الامتناع عن الخطاب السلبي. فهذه الأعمال تقوض التماسك بين الطوائف العرقية المختلفة في البلد، وتعوق المصالحة الوطنية وتعطل تقدم البلد نحو التكامل الأوروبي – الأطلسي.

وإزاء التحديات الناجمة عن الفيضانات والانهيارات الأرضية الشديدة التي تضرر منها العديد من المجتمعات في كلا الكيانين هذا العام، نرى أن من المهم أن تعمل السلطات الجديدة في البوسنة والهرسك معاً للتصدي للتحديات التي

تواجه البلد إذ يمضي قدماً في طريق الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

ونحن ندعم جهود البوسنة والهرسك من أجل طي صفحة ماضيها، وتسليط الضوء على العمل الهام الجاري في استخراج الجثث وتحديد وعودة رفات المفقودين نتيجة للنزاع المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان. وتجربة شيلي تبين أهمية تلك العملية للمصالحة الوطنية، ولهذا السبب، عقد خبراء من بلدنا عدة اجتماعات مع السلطات البوسنية والموظفين الفنيين بهدف زيادة معرفتهم بمنهجيات وتقنيات البحث عن الضحايا وتحديد هوياتهم.

ونؤكد على الالتزام الراسخ لبلدنا منذ البداية إزاء العملية الرامية لتحقيق استقرار البوسنة والهرسك الملتزمة بالدفاع عن سلامة أراضيها في دولة مستقرة سياسياً في وجود مؤسسات تؤدي عملها في خدمة شعبها وإيجاد فرص عمل وخاصة للشباب، في ظل السلام والرفاه. وقد شاركت شيلي في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بأفراد من الشرطة، وتواصل القيام بذلك حالياً في إطار قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي/عملية ألتيا. وشهد العام الماضي انقضاء عشر سنوات من الوجود العسكري لشيلي هناك دون انقطاع. ونحن نعتبر أن وجود عملية ألتيا في البوسنة والهرسك لا يزال حيويا، ولذلك، أيدنا تجديد ولايته لمدة ١٢ شهراً إضافياً.

وبالمثل، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة الالتزام بدعم تطلعات شعب البوسنة والهرسك في المستقبل الأوروبي الأطلسي، وتوفير الموارد الضرورية لتنفيذ ولايته بموجب اتفاق دايتون لعام ١٩٩٥.

أخيراً، أود أن أكرر دعمنا لمكتب الممثل السامي، الذي ينبغي مواصلة دعمه سياسياً لتنفيذ مهامه المهمة.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثل السامي إنزكو على إحاطته الإعلامية.

في الآونة الأخيرة، ظلت الحالة في البوسنة والهرسك مستقرة. وكان هناك تقدم إيجابي في التنمية الاقتصادية وبناء دولة القانون. وترحب الصين بهذا التطور.

والصين تحترم سيادة البوسنة والهرسك واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. ونحن نعتبر أن من حق شعب البوسنة والهرسك أن يحدد مسار تنميته وسياسته الدبلوماسية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم اختيارات شعب وحكومة البوسنة والهرسك فيما يتعلق بمستقبل البلاد.

ونرحب بإجراء الانتخابات العامة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر بشكل سلس، ونعتقد أن هذا من شأنه تهيئة الظروف المؤاتية من أجل الوحدة العرقية والانسجام والتعاون وبذل الجهود المشتركة لتحقيق التنمية. وتأمل الصين في أن تعمل كل الطوائف العرقية في البوسنة والهرسك على ترسيخ الإنجازات الإيجابية في بناء الدولة ومواصلة تنفيذ اتفاق دايتون للسلام بصورة شاملة تحقيقاً لمزيد من التقدم في مختلف المجالات.

والبوسنة والهرسك بلد مهم في منطقة البلقان. وصون السلم والأمن في البوسنة والهرسك يحقق المصالح المشتركة لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي. وفي الوقت الحالي، فإن الجهود الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والسلام الدائم في البلاد تواجه صعوبات وتحديات معقدة مما يقتضي استمرار المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي. ولدى معالجة مسألة البوسنة والهرسك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد نهجاً متوازناً وحذراً وأن يولي الاهتمام الواجب لآراء وشواغل الأطراف كافة.

والصين تدعم الممثل السامي إنزكو في أداء عمله وفقاً لولايته وبطريقة مستقرة وبناءة، كيما يقوم بدور إيجابي في دفع العملية السياسية في البوسنة والهرسك قدماً.

السيد تاتام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بعودة الممثل السامي فالنتين إنزكو إلى المجلس وأشكره على

تقريره الثاني عشر إلى الأمين العام (S/2014/777، المرفق). ومرة أخرى، يبرز تقريره بأمانة وموضوعية التحديات التي لا تزال البوسنة والهرسك تواجهها والأهمية الحاسمة لمشاركة المجتمع الدولي في هذا البلد.

والمملكة المتحدة ممتنة للممثل السامي لالتزامه بتنفيذ اتفاق دايتون للسلام. والمملكة المتحدة تشارك الممثل السامي القلق إزاء الوضع الحالي في البوسنة والهرسك. فالصورة تبدو محبطة، لا فيما يتعلق بالفترة المشمولة بالتقرير فحسب، بل وخلال السنوات الأربع الماضية. ومن الصعب أن نعتبر هذه الفترة أي شيء آخر خلاف أنها دورة انتخابية مهدرة، اتسمت إلى حد كبير بالركود – وهو مصطلح انتخابي يشير إلى تغلب المصالح الضيقة للطبقة السياسية والتهافت قصير النظر على المصالح الفئوية على الالتزام بالإصلاح والحكم الرشيد والتغيير الذي سيعود بالنفع على المواطنين كافة.

والإحصاءات ترسم صورة قاتمة: دورة برلمانية مدتها أربع سنوات لم يعتمد خلالها سوى ما مجموعه ١٤ تشريعاً جديداً، ومعدل البطالة بلغ حوالي ٤٤ في المائة، والبطالة بين الشباب بلغت ٦٠ في المائة، وعدد هائل من خريجي الجامعات لا يجدون عملاً في البلد أو يغادرون البوسنة والهرسك بحثاً عن فرص في أماكن أخرى. الحالة لا تطاق. ويتضرر منها مواطنو البوسنة والهرسك بشدة. ولا بد من تغيير عاجل.

والانتخابات التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر تتيح فرصة للتقدم. ويجب أن تتمثل الخطوة الأولى في تشكيل حكومة ذات توجه إصلاحي على وجه السرعة. هذا أمر بالغ الأهمية لكي تخرج البوسنة والهرسك من أزمتها الراهنة. فالتحديات التي تواجهها البلاد جسيمة لا تحتمل السبات طويلاً بينما يدور الجدال بين الساسة حول من يحصل على ماذا. وحالما تشكل حكومة، ينبغي أن ينصب عملها على السياسات والأولويات التي من شأنها أن تحقق تغييراً حقيقياً يلمسه السكان.

إن الاحتجاجات التي خرجت في شباط/فبراير والتجمعات العامة الحاشدة في ذات الوقت تدل على عمق الإحباط العام إزاء الوضع الراهن. ويجب أن ينتبه الساسة لتلك الأصوات الواضحة المطالبة بالتغيير. ثمة حاجة إلى إصلاحات عاجلة لتحسين النمو، ومعالجة الفساد وإيجاد فرص عمل. سكان البوسنة والهرسك يستحقون قيادة سياسية تسعى جاهدة لتحقيق تلك الأهداف. والفيضانات الرهيبة التي دمرت أجزاء واسعة من المنطقة هذا العام تزيد من أهمية التعجيل بتشكيل حكومة والتركيز السريع على معالجة التحديات المباشرة التي تواجه البلاد، بما في ذلك العمل على تقديم الإغاثة الضرورية للمتضررين من الفيضانات.

والمملكة المتحدة ترحب بعمل الاتحاد الأوروبي في الاستجابة للمخاوف الاجتماعية – الاقتصادية للسكان. ونرحب على وجه الخصوص بالعمل الممتاز الذي يقوم به وفد الاتحاد الأوروبي في سراييفو، الذي كان يقوده بيتر سورنسن حتى وقت قريب. فتحت قيادته، وفر الميثاق من أجل النمو وإيجاد الوظائف في البوسنة والهرسك منبراً للمجتمع البوسني للتواصل مع القيادات السياسية والتعبير عن رغباتهم وإحباطاتهم. وسيكون على الحكومة البوسنية الجديدة الآن أن تتخذ الخطوات الضرورية لتحسين مناخ الأعمال، وزيادة الحماية الاجتماعية والتشجيع على إقامة المشاريع.

وتلتزم المملكة المتحدة التزاماً تاماً بانضمام البوسنة والهرسك مستقبلاً إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وفي الأسبوع الماضي، أعلن وزير الخارجية ووزير خارجية ألمانيا في برلين مبادرة للمملكة المتحدة وألمانيا لتنشيط المنظور الأوروبي – الأطلسي للبوسنة والهرسك. ومن الواضح أن استقرار اقتصاد البوسنة والهرسك وتحفيزه ينبغي أن يكون أولوية. والإصلاحات الرامية إلى تحقيق ذلك ينبغي ألا تنتظر بينما تظل هناك قضايا أخرى مستعصية.

كانت هناك جوانب باعثة على القلق في الانتخابات الأخيرة في البوسنة والهرسك. فما اتسم به خطاب بعض القادة من نعرة قومية ضيقة ومثيرة للخلاف أمر غير مقبول. ونقول بكل وضوح، إن تركيز البعض على الخلاف والانقسام يجب أن ينتهي. يجب أن يكف القادة عن التفكير على أسس عرقية والبدء في التفكير في ما سيحقق التقدم الاقتصادي للبلد برمته.

وليس هناك أدنى احتمال لانضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي إلا أن تكون دولة واحدة ذات سيادة.

إن الإدلاء ببيانات عامة بشأن الانفصال أو الاستفتاءات غير مجد بالنسبة للبلد. إنها لن تحدث. إن لدى المملكة المتحدة مسؤولية قانونية ملزمة عن حماية السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك. وما زلنا ملتزمين بتلك المسؤولية الآن، كما كنا قبل ١٩ عاما، عندما تم توقيع اتفاق دايتون للسلام. لقد تم الانتهاء من إعادة رسم الخريطة في منطقة البلقان. ويشمل الطريقُ إلى الأمام الإصلاحَ والتكامل الأوروبي – الأطلسي على أساس اتفاق السلام، على نحو ما ينص عليه القرار ٢١٨٣ (٢٠١٤) الذي اتخذناه للتو.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في البوسنة والهرسك. من الواضح لنا أن الاستقرار غير مترسخ بعد. وتبيّن احتجاجات شباط/فبراير السرعة التي يمكن أن يتحول بها سخط السكان إلى اضطرابات واسعة النطاق. وإلى أن يتم ترسيخ الاستقرار، فإن الردع الذي تقدمه عملية ألثيا التابعة للبعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك (قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي)، تظل بالغة الأهمية.

ونرحب بتجديد مجلس الأمن ولاية قوة الاتحاد الأوروبي لفترة ١٢ شهرا إضافية. ونلاحظ مع شعور بخيبة الأمل أن القرار لم يُتخذ بتوافق الآراء هذا العام، للمرة الأولى منذ ١٤ عاما. إن موقف الاتحاد الروسي هذا العام المتمثل في معارضة الإشارات التي سبق الاتفاق عليها في القرار بشأن المنظور الأوروبي – الأطلسي للبوسنة والهرسك، أمر محزن ومؤسف للغاية. لم يطرأ أي تغيير فيما يتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك لتبرير هذا النهج. إن اعتماد هذا الموقف التعويقي والقول بأن المنظور الأوروبي – الأطلسي يجري فرضه من الخارج، يبيّن ازدراء التأييد الواسع النطاق في البوسنة والهرسك للاتجاه الأوروبي – الأطلسي الذي يسلكه البلد. وهذا يعبر كثيرا عن المحصلة الصفرية، وعقلية إما معنا أو ضدنا التي تطبقها روسيا على هذه المسألة وغيرها من مسائل السياسة الخارجية.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الممثل السامي إنزكو على إحاطته الإعلامية اليوم. وتواصل الولايات المتحدة دعم الولاية المسندة إليه بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام. ونشيد بالعمل الذي يضطلع به ونقدم له دعمنا القوي على دوره بصفته عضوا في مجلس تنفيذ السلام.

قبل التعليق على الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل السامي إنزكو، أود أن أقول بضع كلمات بشأن القرار الذي اعتمده المجلس للتو (القرار ٢١٨٣ (٢٠١٤)). ويؤكد تجديد الولاية بموجب الفصل السابع استعداد المجلس لتقديم الدعم لشعب البوسنة والهرسك في جهوده الرامية إلى الحفاظ على بيئة يسودها الأمان والأمن بمساعدة البعثة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك ومقر قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي في سراييفو، ولتنفيذ الجوانب المدنية في الاتفاق الإطاري العام للسلام، بمساعدة مكتب الممثل السامي.

وقد أعربت البوسنة والهرسك عن تأييدها القوي من دون تحفظ لتجديد الولاية ولصياغتها. وتنضم الولايات المتحدة إلى البوسنة والهرسك وإلى أعضاء مجلس الأمن وإلى مجلس الشؤون الخارجية التابع للاتحاد الأوروبي في دعمنا المتواصل لولاية قوة الاتحاد الأوروبي. ونشعر بخيبة الأمل إذ لم ينضم أحد الوفود إلى توافق الآراء في الاستجابة إلى طلب البوسنة والهرسك نفسها مواصلة مجلس الأمن تقديم الدعم إليها.

لقد كان هذا العام عاما هاما للغاية وزاخرا بالأحداث بالنسبة للبوسنة والهرسك. تجمع في شباط/فبراير آلاف المحتجين في المدن في جميع أرجاء البلد للتعبير عن عدم رضاهم عن الركود الاقتصادي والسياسي. وبالرغم من أن الاحتجاجات تحولت، للأسف، لفترة قصيرة إلى أعمال عنف، وبالرغم من أن بعض الجهات السياسية الفاعلة حاولت استخدام الاحتجاجات لتثبيط التحاور العام وإذكاء التوترات العرقية، فإن التجمعات العامة التي نشأت عن الاحتجاجات أتاحت محفلا إيجابيا وسلميا للمشاركة السياسية النشطة.

وبعد فترة وجيزة من مناقشتنا في أيار/مايو في المجلس (انظر S/PV.7176)، تعرضت البوسنة والهرسك لفيضانات عارمة أسفرت عن عشرات القتلى وتشريد آلاف من ديارهم. كما أسهمت الفيضانات في الشواغل الاقتصادية، وسببت أضرارا تقدر ببلايين الدولارات. وإذ يعمل شعب البوسنة والهرسك من أجل تحقيق الانتعاش، مما لا شك فيه أنه أدرك الآن أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى مؤسسات ديمقراطية تعمل على النحو الصحيح وإلى قادة سياسيين يعملون معا على جميع المستويات لإحراز التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وفي ذلك الصدد، تشيد الولايات المتحدة بالبوسنة والهرسك على إجرائها الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر. لقد كانت الانتخابات مُنظّمة وأجريت في بيئة تنافسية، على الرغم من أنه لا يمكننا أن نتجاهل حدوث العديد من المخالفات، كما أشارت إلى ذلك بعثة المراقبة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وإذ من المتوقع أن تصدر النتائج بصيغتها النهائية اليوم، يحدونا الأمل في تشكيل الحكومات في أسرع وقت ممكن وأن يبحث ممثلو الشعب المنتخبون عن سبل الدفع بالبلد قدما بشكل إيجابي والتوصل إلى تسوية عند الاقتضاء.

وفضلا عن ذلك، ندعو الأحزاب والمؤسسات السياسية إلى الوفاء بالتزاماتها بتنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك بشأن النظام الانتخابي لموستار.

ونؤيد هدف البوسنة والهرسك الذي دأبت على الإعراب عنه في التكامل الأوروبي – الأطلسي، وما زلنا نعتقد بأن عملية التكامل هي المسار الأنجع والأسرع لتحقيق الاستقرار والازدهار في البلد في الأجل البعيد. ونشير إلى أن البوسنة والهرسك قد أكدت مجددا على هذا الهدف أثناء المناقشة العامة الأخيرة، حيثما ذكر العضو الصربي في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك رادمانوفيتش على نحو لا لبس فيه أن هدف بلده المنشود ”التكامل القانوني الكامل مع الاتحاد الأوروبي“ (انظر A/69/PV.12).

ولن يتأتى التكامل الأوروبي – الأطلسي بدون الجهود المتواصلة التي تبذلها مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة. ونرحب بمبادرة الإصلاح التي اقترحها وزيرا خارجية ألمانيا وبريطانيا الأسبوع الماضي لإعادة البلد إلى المسار صوب الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وسنعمل مع شركائنا الأوروبيين لدعم اعتماد وتنفيذ خطة الإصلاح. وسنعمل أيضاً مع القادة المنتخبين حديثاً في البوسنة والهرسك للحث على إيجاد حل لمسألة تسجيل ممتلكات الدفاع لتفعيل خطة عملها لنيل عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي.

ويحدونا الأمل في أن تشارك الحكومة الجديدة بجدية في خطة الإصلاح من أجل بناء دولة أكثر فعالية وديمقراطية وازدهاراً والتقدم نحو تحقيق أهداف البلد في التكامل مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

وكما أشار الممثل السامي في الفقرة ١٢ من تقريره (S/2014/777)، فإن السلطات قد فشلت مرة أخرى في إحراز أي تقدم ملموس بشأن الأهداف العالقة لصيغة ”خمسة زائدا اثنين“ والشروط اللازم استيفاؤها لإغلاق مكتب الممثل السامي. كما نشاطره القلق إزاء عدم امتثال جمهورية صربسكا لالتزامها بتوفير إمكانية وصول الممثل السامي في

الوقت المناسب إلى المسؤولين والمؤسسات والوثائق، ونحث السلطات المعنية على الامتثال لذلك.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية على النحو الذي تكفله اتفاقات دايتون للسلام. ونلاحظ أن بعض القادة السياسيين يصرّون على محاولاتهم استخدامَ الخطاب الانقسامي لإلهاء الجماهير عن الركود الاقتصادي والسياسي. تثبت الانتخابات الأخيرة أن أغلبية متزايدة من المواطنين تعبوا من عمليات تحويل الانتباه وهم يبحثون عن قيادة حقيقية من مسؤوليهم. ونحن ندين الخطاب الانقسامي ونحث الأطراف خلال فترة تشكيل التحالف على البحث عن شركاء على استعداد للعمل نحو مستقبل للبوسنة والهرسك كلها.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً على تأييد الولايات المتحدة لتجديد ولاية قوة الاتحاد الأوروبي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وتشيد الولايات المتحدة بعمل مقر قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي في سراييفو وبعثة قوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، ونعتقد أن قوة الاتحاد الأوروبي ومقر قيادة الناتو في سراييفو، التي خلفت القوة الدولية لتحقيق الاستقرار، أمر أساسي في الحفاظ على بيئة تسودها السلامة والأمن في البوسنة والهرسك، وتوفير بناء القدرات الحيوية للحكومة وتقديم تطمينات لجميع الفئات العرقية بأن المجتمع الدولي ملتزم بتحقيق استقرار البلد.

وما زلنا نشعر بالأمل لمستقبل البوسنة والهرسك، وسوف نواصل العمل مع المجتمع الدولي، ومع مؤسسات البلد للتشجيع على إحراز تقدم في كل مجال من هذه المجالات، وفي تحسين حياة مواطنيها.

السيد مايس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أود، بدوري، أن أشكر الممثل السامي، فالنتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية، وكذلك، بطبيعة الحال، على عمله المستمر منذ فترة طويلة من أجل جميع البوسنيين. وأرحب أيضاً هنا بحضور الممثلة الدائمة للبوسنة والهرسك.

تؤيد لكسمبرغ البيان الذي سيدلي به لاحقاً ممثل الاتحاد الأوروبي.

لقد ظلت الحالة الأمنية هادئة ومستقرة خلال الفترة المشمولة بتقرير الممثل السامي (S/2014/777). وقد تمكّنت سلطات البوسنة من الحفاظ على تلك البيئة الآمنة. ولم تضطرّ البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك إلى التدخل من أجل استعادة السلام. ظلت الحال على هذا المنوال لفترة طويلة من الزمن وحتى الآن، وهذا شيء ينبغي لنا جميعاً أن نرحب به.

ومع ذلك، نأسف لأن السلطات البوسنية والزعماء السياسيين لم يتمكنوا من المضي قدماً بمجموعة كاملة من الإصلاحات، بما في ذلك تهيئة الظروف اللازمة لكفالة أن البلد قادر على المضي قدما على طريق الاندماج الأوروبي – الأطلسي. ويساورنا القلق أيضاً إزاء الخطاب الانفصالي – وهو الخطاب الذي يُحتمل أن يؤدي إلى بذر بذور الفرقة – الذي لا نزال نسمعه من عدد من القادة السياسيين، ولا سيما أولئك من جمهورية صربسكا.

إن إجراء الانتخابات بنجاح في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر يشكل فرصة لإعطاء زخم متجدد للإصلاحات التي ستكون حاسمة بالنسبة إلى التنمية المستدامة في البلد. وينبغي أن تتمثل الأولوية العليا في استمرار المحادثات بين القادة السياسيين، بغرض تشكيل حكومة جديدة في أقرب وقت ممكن، تكون قادرة على تلبية الشواغل المشروعة لمواطني البوسنة والهرسك.

التحديات كثيرة. والناس يتوقعون من مسؤوليهم المنتخبين اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلد، حيث زادت من ضعفها الفيضانات الشديدة التي

اجتاحت البوسنة والهرسك في أيار/مايو. ويقوم المجتمع الدولي ككل، والاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، بدعم البوسنة والهرسك من خلال توفيرهما معونة كبيرة تهدف إلى مواجهة الأضرار الناجمة عن الفيضانات، بما في ذلك إزالة الألغام، ودعم البلد على الصعيد الاقتصادي، لا سيما من خلال الميثاق المعني بالنمو الذي أُطلق في سارايفو خلال أيار/مايو.

ويتعين أيضا على الممثلين المنتخبين حديثا تنفيذ الإصلاحات المؤسسية التي تحتاجها البوسنة والهرسك، من أجل إحراز تقدم نحو التكامل الأوروبي الأطلسي، وهو المسار الذي يتوافق مع رغبات الغالبية العظمى من البوسنيين. وفي هذا الصدد، إن تنفيذ قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سديتش – فينتشي سيتصف بأهمية خاصة، حيث أنه يضمن المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون. والتكامل الأوروبي – الأطلسي جزء لا يتجزأ من استراتيجية المجتمع الدولي التي تهدف إلى كفالة سلامة البوسنة والهرسك واستقرارها وازدهارها، والتي يتشاطرها دوما ويؤكد عليها مجددا الزعماء السياسيون في البلد على كل المستويات، بما في ذلك الرئاسة. وفي هذا السياق، يوفر الاتحاد الأوروبي لمؤسسات البوسنة والهرسك ومواطنيها الدعم المستمر والملموس والمتعدد الأوجه في مجالات سيادة القانون، والإصلاح المؤسسي الرامي إلى إنشاء نظام فعال للحكم، والحفاظ على النظام والأمن على الصعيد العام، والإصلاح الاقتصادي.

ومع اتخاذ القرار ٢١٨٣ (٢٠١٤) اليوم، الذي يمدد ولاية عملية ألثيا التابعة لقوة حفظ السلام التي تقودها أوروبا لمدة ١٢ شهرا، يؤكد مجلس الأمن من جديد دعم المجتمع الدولي لمشاركة الاتحاد الأوروبي النشطة في تعزيز استقرار البوسنة والهرسك وأمنها، بالتعاون الوثيق مع مكتب الممثل السامي والمجتمع الدولي.

ولكسمبرغ، طوال فترة عضويتها في مجلس الأمن، أكدت من جديد اقتناعها بأن مستقبل البوسنة والهرسك كدولة موحدة، وذات سيادة، ومتعددة الأعراق، ومستقرة، ومزدهرة، وتتمتع بكامل السلامة الإقليمية، يكمن ضمن الاتحاد الأوروبي بالفعل. فبإمكانها أن تستمر في الاعتماد على دعم لكسمبرغ في المستقبل تحقيقا لمصيرها الأوروبي.

السيدة بيرسبال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): نود أن نبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على تقديم تقريره عن تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك (S/2014/777، المرفق). وأود أيضا أن أرحب بالممثلة الدائمة للبوسنة والهرسك، السيدة ميرسادا كولاكوفيتش.

إن الأرجنتين لا تزال تدعم اتفاق دايتون للسلام، والدفاع عن سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها والحفاظ عليها. والتنفيذ الفعال لهذا الاتفاق، إلى جانب احترام سيادة القانون، ضروري أيضا من أجل تحقيق سلام دائم في البوسنة والهرسك. ونشدد على أهمية تقييم التركيز الحالي للمجتمع الدولي على نحو انتقادي بغية تمكينه من تزويد هذا البلد بالدعم الفعال الذي يهدف إلى مساعدته على تحقيق التقدم الدائم الذي يستجيب لتطلعات مواطنيه.

ونرحب بإنجاز الانتخابات العامة السابعة التي جرت في البوسنة والهرسك منذ التوقيع على الاتفاق الإطاري العام، وبحقيقة أنها جرت في جو مؤات للمنافسة الديمقراطية. ونحن ندعو إلى زيادة الجهود الرامية إلى التغلب على الانقسامات العرقية، وصياغة رؤية مشتركة للتعاون بين الشعوب المكونة للبوسنة والهرسك في المستقبل.

كما تود الأرجنتين أن تعرب عن تضامنها مع شعب البوسنة والهرسك في أعقاب الفيضانات التي ضربت البلد في أيار/مايو، والأمطار الغزيرة التي أعقبتها في آب/أغسطس، وأثّرت على آلاف الأشخاص الذين كانوا في وضع ضعيف أصلا، مما أسفر عن مصرع ما لا يقل عن ٢٠ شخصا،

والتسبب بأضرار واسعة النطاق. ونحن نشعر بالتنويه والتقدير حيال تعاون المجتمع الدولي وإسهاماته في مساعدة البوسنة والهرسك على بذل الجهود لإعادة الإعمار، ونود أيضا أن نعرب عن احترامنا للبوسنة والهرسك شعبا وسلطات، إدراكا منا بأنه يجب علينا جميعا أن نعمل على تخفيف معاناة الناس.

وبينما نرى بوضوح تفاهة الأعذار والفخاخ والمصالح الضيقة للقيادات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بهدف تقييد أو إعاقة الممارسة الفعالة أينما كان لحقوق الإنسان والديمقراطية والسلام، نعلم أيضا أن هناك أوقات في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، ينبغي خلالها عدم تجاهل المطالب المشروعة لشعوبنا. فشعوبنا يمكنها اليوم أن تتظاهر بحريّة في الشوارع من أجل المطالبة بالمزيد من الحقوق، وبقدر أكبر من المشاركة، وبالعدالة الاجتماعية، في حين نعلم كذلك أن هذه المطالب لا يمكن تلبيتها من خلال التلويح بعصا سحرية. وما نعلمه هو أنه يجب بذل الجهود لتحقيق الاستجابة، وإظهار الشجاعة للبحث عن المسار الأفضل، من خلال سياسات أفضل، وقدر أكبر من الديمقراطية، والمشاركة الكاملة في المجتمع. وعلى غرار الزملاء الآخرين، نعتقد أن التنمية التي تستند إلى النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي ينبغي أن تكون تعبيرا لكل بلد عن ممارسة مسؤوليته بحريّة.

وتحث الأرجنتين، كما فعلت في الماضي، على إحراز تقدم في تنفيذ المتطلبات المتبقية للأهداف الخمسة والشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نواصل تلقي التقارير بشأن التحديات المستمرة التي تواجه سلطات الحكومة المركزية من الكيانات التابعة لها. وينبغي أن تؤخذ على محمل الجد التحديات التي ينطوي عليها عدم تنفيذ قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. ونحن ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تشير إلى بيانات أدلى بها كبار المسؤولين في جمهورية صربسكا، وهي تدعو إلى انحلال دولة البوسنة والهرسك، مما يشكل تحديا للأحكام الأساسية الواردة في الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، وسلامتها الإقليمية.

وفي حين أنه لم يتسن إجراء الانتخابات المحلية في موستار، نظرا لعدم القدرة على تطبيق حكم المحكمة الدستورية لعام ٢٠١٠ بشأن النظام الانتخابي للمدينة، وإحراز تقدم في تنفيذ قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن قضية سديتش – فينتشي، فإن الأرجنتين تحث على تحقيق ذلك. ونناشد باحترام القيادة السياسية للبوسنة والهرسك أن تستجيب للطلبات المتكررة بمضاعفة جهودها للتوصل إلى اتفاق بشأن تنفيذ حكم المحكمة الدستورية، الذي سيكفل احترام سيادة القانون، ويمكّن من إجراء الانتخابات في موستار، فضلا عن التوصل إلى اتفاق يكفل حماية حقوق الناس الذين هم من غير مكوّنيها.

ويجب عكس أي إتجاه سلبي، ولا بد من التغلب على العوائق القائمة. ومن الضروري على نحو متزايد أن ندرك بشكل أفضل الأسباب الأساسية التي تفسر عدم إحراز تقدم. وسيكون ذلك أحد السبل التي سيتخذ بها المجتمع الدولي نهجا ويواصل العمل بالترافق مع البوسنة والهرسك، وفي الوقت نفسه تقديم الدعم بأكثر الطرق الفعالة الممكنة.

ونؤكد على التقدم المحرز في التغلب على حالة الجمود في الفريق المكلف بالنظر في المسائل التي تحظى باهتمام وطني حيوي المتعلقة بالمحكمة الدستورية الاتحادية باعتباره أحد التطورات الإيجابية.

وفي الختام، تجدد الأرجنتين تأكيدها على دعم أعمال مكتب الممثل السامي في تنفيذ الجوانب المدنية لاتفاق دايتون، فضلا عن جهوده لضمان تمكن الهيئات الحكومية من الوفاء بتنفيذ بنود اتفاق السلام ودستور الدولة. ونرى أن من الأهمية

البالغة بمكان أن يستمر تزويد المكتب بالموارد الوافية والدعم السياسي بغية استكمال ولايته وفقا لاتفاق دايتون للسلام.

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود، بدوري، أن أشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، على إحاطته الإعلامية.

وتبين التطورات والظروف التي تتسم بها الفترة من ٢١ نيسان/أبريل إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في البوسنة والهرسك أن عملية بناء السلام عملية معقدة وتواجه تحديات مستمرة. وتوضح هذا التعقيد ثلاثة عوامل على وجه الخصوص هي: الفيضانات، التي أدت إلى زيادة ضعف الحالة الإنسانية في البلد؛ والانتخابات العامة، التي تستقطب المشهد السياسي، وأخيرا، سيادة البلد وسلامة أراضيه، التي تتنازع عليها شريحة من السكان.

أولا وقبل كل شيء، في أيار/مايو ٢٠١٤، تلقينا التقارير والصور الصادمة للفيضانات والإهيالات الأرضية التي حصلت في البوسنة والهرسك – وهي كارثة طبيعية سببت تشريد مئات الألاف من الأشخاص ودمرت آلاف المنازل. والأكثر مأساوية من ذلك هو أن الفيضانات أسفرت أيضا عن إزاحة الألغام الأرضية وغيرها من الذخائر غير المنفجرة المتبقية من حرب ١٩٩٢-١٩٩٤، التي عرضت للخطر ٧٠ في المائة من المنطقة المغمورة بالفيضانات. وتقدر الأضرار الإقتصادية الناجمة عن الكارثة بمبلغ ٢,٠٤ بليون يورو، وهو ما يعادل تقريبا ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبوسنة والهرسك.

وبالرغم من الاستجابة السريعة للمجتمع الدولي، وبعد عدة أشهر لم يتعاف البلد بعد من الكارثة. وتناشد تشاد السلطات الوطنية مضاعفة جهودها لتحديد إستراتيجية شاملة لتنسيق المبادرات المختلفة الرامية إلى إعادة إدماج السكان المعرضين للخطر مع اقتراب فصل الشتاء. كما ينبغي وضع خطط للطوارئ لمواجهة تلك الكوارث في المستقبل.

وعقدت الانتخابات العامة السابعة لبرلمان البوسنة والهرسك في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وأُجريت عملية التصويت بطريقة منظمة، بمعدل مشاركة إجمالي بلغ نسبة ٥٥ في المائة. ووفقا للنتائج النهائية، سيطرت الأحزاب ذات النزعة القومية إلى حد كبير على الانتخابات، وسيشكل القوميون الكروات والصرب والمسلمون رئاسة ثلاثية للبوسنة والهرسك، عملا باتفاق دايتون للسلام لعام ١٩٩٥. وتعرب تشاد عن قلقها فيما يتعلق بالدعوات إلى انفصال جمهورية صربسكا. وعلاوة على ذلك، نرى أنه لا بد من تسوية المنازعات على ممتلكات الدولة في بلديتي كالينوفيك وفوكا، والأزمة التشريعية الناجمة عن حقوق النقض، وعدم التعاون الإداري، ورفض وثائق النقل والمعلومات في إطار الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك واتفاق دايتون ومبادئ المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. وفي السياق نفسه، تدعو تشاد جميع الأطراف المعنية إلى التزام الهدوء وضبط النفس وتناشدها المحافظة على سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها، مع الاحترام الكامل لحقوق الأقليات.

وفي الختام، تلاحظ تشاد مع شعور بالارتياح أنه، بالرغم من السياق الإنساني والسياسي والدستوري المعقد، لا تزال الحالة الأمنية في البلد هادئة ومستقرة. وفي ذلك الصدد، نشيد بالتعاون الجيد بين مكتب الممثل السامي وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تنفيذ اتفاق السلام. ومع ذلك، يجب مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي. ونحن على ثقة بان الرغبة الدافعة للأطراف المعنية نحو تحقيق السلام ستمكن من تعزيز استقرار البوسنة والهرسك.

السيد ندوهونغيريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، على تقديم التقرير السادس والأربعين (S/2014/777، المرفق)، عن تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك. ونشد بدعمه المستمر للأطراف في البلد نحو التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري العام للسلام. كما أرحب بيننا بوجود الممثل الدائم للبوسنة والهرسك.

وفي أيار/مايو هذا العام، شهدت البوسنة والهرسك فيضانات مدمرة أودت بحياة ٢٠ شخصا وشردت ٩٠ ٠٠٠ شخص ودمرت أكثر من ٢ ٠٠٠ منزل وخربت البنية التحتية. وتشعر رواندا بالقلق من الآثار الإقتصادية لهذه الكارثة، التي بلغت أكثر من بليوني يورو. ونشيد بالمجتمع الدولي على التضامن الذي أبداه نحو شعب البوسنة والهرسك. ونشعر بالتشجيع على وجه الخصوص من نتائج المؤتمر الدولي للمانحين المعقود في ١٦ تموز/يوليه في بروكسل، الذي أسفر عن تبرعات كبيرة وبالغة الأهمية لتعافي المجتمعات المتضررة.

وترحب رواند بالانتخابات الحرة والنزيهة والمنظمة في البوسنة والهرسك، على نحو ما شهد به فريق المراقبة التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي أُجريت في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وبالرغم مما أوردته التقارير عن مخالفات في بعض مراكز الاقتراع، فإننا نشيد بالسلطات في البوسنة والهرسك على تمكينها الشعب من ممارسة حقه في التصويت في بيئة سلمية. ومع ذلك، نشعر بالأسف لعدم إجراء الانتخابات في موستار، التي كانت مقررا إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر. ونناشد جميع الأحزاب السياسية المعنية البحث عن مخرج، بهدف إنهاء الأزمة وتنفيذ الحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية في عام ٢٠١٠. وفي ذلك الصدد، نناشد السلطات النظر في الرسالة الموجهة من السيد إنزكو إلى الفريق الرئاسي المشترك للجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك، التي تتضمن اقتراحا لتنظيم انتخابات محلية لمرة واحدة.

ونأمل أن تجري السلطات المنتخبة الإصلاحات الضرورية لكي تعالج، على سبيل الأولوية، الحالة الاجتماعية – الإقتصادية، لا سيما بطالة الشباب، التي وصلت إلى معدل خطير – وهو نسبة ٦٠ في المائة تقريبا. وفي ذلك الصدد، من المؤسف أنه، بالرغم من مظاهرات شباط/فبراير، التي كانت بمثابة نداء لليقظة، فإن التوتر السياسي والمأزق مستمران في البلد.

وفي ذلك السياق، لا نزال نشعر بالقلق من استمرار العجز عن إحراز أي تقدم بشأن الأهداف المتبقية من أهداف صيغة ٥+٢ لاستيفاء الشرط المسبق لإغلاق مكتب الممثل السامي. ويشكل الجمود في الحالة السياسية عائقا لسلطات البوسنة والهرسك يحول دون بلوغ هدف الاندماج الأوروبي – الأطلسي. ونأمل أن تشكل فوائد ذلك الاندماج قوة دافعة نحو الخروج من الأزمة.

وفي ذلك الصدد، ندرك المساهمة الهامة التي قدمتها عملية ألثيا التابعة لقوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي في أمن البوسنة والهرسك واستقرارها خلال السنوات الأخيرة.

وكما ذكرت رواندا في المناقشات السابقة، نرى أنه من دواعي الأسف تكريس الكثير من الجهد لخطاب انقسامي يقوض سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. ونحث الحزب الحاكم في جمهورية صربسكا على أن يشارك على نحو بناء من أجل بناء الدولة وأن ينأى بنفسه عن البيانات التي تدعو علانية إلى الانفصال والتفكك في البوسنة والهرسك. وكما ذكر السيد فالنتين إنزكو، سيكون تقرير المصير في هذه الحالة انتهاكا صارخا للدستور ولاتفاقات دايتون للسلام. وندعو الجهات الفاعلة السياسية في البلد إلى العمل بروح المسؤولية ودوام تعزيز المصالحة والوحدة الوطنية.

وتشير رواندا إلى أنه خلال الفترة قيد الاستعراض، لم يكن هناك تصويت على أي من المقترحات المقدمة من أجل

تصحيح التمييز المنهجي الذي تم تناوله في قضية سايديتش – فينتشي المعروضة أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ويحدونا الأمل في أن تنظر الجمعية البرلمانية الحالية في تلك المقترحات الهامة التي من شأنها أن تهيئ بيئة يتمتع فيها الجميع، بما في ذلك الأقليات، بحقوق متساوية.

وأود أن أختتم بالتذكير بأن البوسنة والهرسك تستعد للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في سريبرينتسا. وفي ذلك الصدد، ترحب رواندا باعتماد برلمان اتحاد البوسنة والهرسك للتعديلات على القانون الجنائي للكيان لجعل إنكار الإبادة الجماعية فعلا إجراميا. وبما أننا نعتقد أن مكافحة إنكار الإبادة الجماعية أمر بالغ الأهمية من أجل المصالحة والتئام الجروح، نأمل أنه يتحقق قريبا توافق في الآراء بشأن تلك المسألة في البلد. ولنأمل أن يمكن عام ٢٠١٥ جميع الطوائف في البوسنة والهرسك من طي صفحة مظلمة في تاريخها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة أستراليا.

أود أن أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على تقريره (S/2014/777، المرفق) وعلى ما يبذله من جهود حثيثة من أجل تأمين السلام والاستقرار الدائمين في البوسنة والهرسك. لقد أكدت الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد إنزكو التحديات المستمرة التي تواجهها البوسنة والهرسك، بما في ذلك الجمود السياسي المتواصل. وما زلنا نشعر بالقلق حيال عدم إحراز تقدم بشأن مجموعة واسعة النطاق من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية التي تمثل عوامل أساسية لتهيئة الظروف لمزيد من الإنصاف والشمولية والفرص لجميع البوسنيين. لم تحقق البوسنة والهرسك تقدما ملموسا صوب هدفها المتمثل في الاندماج الأوروبي – الأطلسي. وذلك أمر محبط للغاية حينما يُنظر إليه مقارنة بالتقدم الجيد الذي أحرزه بعض أقرب جيرانها.

وتؤكد أستراليا من جديد دعمها القوي لسلامة البوسنة والهرسك الإقليمية وسيادتها. وما زلنا نشعر بقلق عميق حيال مواصلة استخدام الخطاب المثير للاحتقان والباعث على الانقسام من جانب بعض قادة جمهورية صربسكا، بما في ذلك خلال الانتخابات الأخيرة. وإشادة رئيس جمهورية صربسكا بشكل علني بالمتهمين رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش واقتراحه تسمية شوارع ومبان عامة باسمي الرجلين أمثلة تدعو لبالغ القلق.

وندرك التحديات التي لا تزال قائمة في البوسنة والهرسك في أعقاب الفيضانات التي لم يسبق لها مثيل في أيار/مايو، والتي دمرت الكثير من أنحاء البلد، إضافة إلى أجزاء من كرواتيا وصربيا. ومما يثلج صدر أستراليا التضامن الإقليمي وبين الجماعات العرقية الذي اتسمت به الاستجابة للفيضانات على الصعيدين المحلي والمجتمعي. وندعو إلى التعجيل باعتماد استراتيجيات للتعافي الشامل من أجل تيسير جهود إعادة البناء.

ونرحب بالطريقة السلمية والمنظمة التي أجريت بها الانتخابات العامة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. ومن الأهمية الحيوية بمكان الآن أن تعمل جميع الجهات الفاعلة السياسية على نحو بناء لكفالة الإسراع بتشكيل الحكومة على جميع المستويات من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد شعور بالثقة في سير عمل المؤسسات في البوسنة والهرسك.

وترحب أستراليا بأن الحالة الأمنية العامة في البوسنة والهرسك لا تزال هادئة ومستقرة. ونعرب عن تقديرنا للأنشطة التي تضطلع بها عملية ألثيا التابعة لقوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي في دعم السلام والأمن في البوسنة والهرسك. كما ساعدت البعثة خلال الأشهر الستة الماضية في جهود الإنعاش في أعقاب الفيضانات وفي تهيئة بيئة تتسم بالأمان

والهدوء خلال الانتخابات. وترحب أستراليا بالقرار (٢٠١٤) ٢١٨٣ الذي اتخذ بعد ظهر اليوم بتمديد ولاية عملية ألثيا لمدة ١٢ شهرا، وننوه بأنه نظرا للأهمية البالغة لهذه المرحلة، فإن البوسنة والهرسك تدعم بقوة ولاية عملية ألثيا ووجودها.

لا يزال التخلص من فائض الذخائر في البوسنة والهرسك أمرا هاما. وتغير مواقع الألغام خلال فترة الفيضانات والانهيالات الأرضية في أيار/مايو يضيف بعدا جديدا للمشكلة. وترحب أستراليا بالعمل المنجز في ذلك الصدد من جانب سلطات البوسنة والهرسك بالتعاون مع عملية ألثيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي الختام، فإن العديد من المسائل التي أثيرت خلال مناقشة اليوم قد طُرحت أيضا في مناقشات مجلس الأمن السابقة بشأن هذه المسألة. ولاتزال حالة الجمود السياسي مستمرة، حيث يواصل بعض القادة التهديد بنسف التقدم المحرز منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي. وينبغي لقادة البوسنة والهرسك النظر إلى ما وراء انقسامات الماضي والتركيز على الإصلاحات الاقتصادية والإدارية العاجلة اللازمة لتوجيه البلد نحو مستقبل سلمي ومزدهر.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثلة البوسنة والهرسك.

السيدة تشولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بملاحظة واحدة. للأسف، لم يُتخذ قرار اليوم ٢١٨٣ (٢٠١٤)، الذي مُددت بموجبه ولاية قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي، بالإجماع. وفي ذلك الصدد، أود أن أوضح لجميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن أن البيان الذي سأدلي به اليوم يحظى بموافقة جميع الأعضاء الثلاثة في رئاسة بلدي. ويعني ذلك أن هذا البيان يعبر عن موقف الشعوب المؤسسة الثلاثة في البوسنة والهرسك، وأعلى مؤسسة مسؤولة عن السياسة الخارجية، وهي في حالتنا رئاسة البوسنة والهرسك.

أود أن أشكر الممثل السامي السيد فالنتين إنزكو على إحاطته الإعلامية. ونحيط علما بالتقرير السادس والأربعين (S/2014/777، المرفق) المقدم إلى مجلس الأمن، والذي يغطي الفترة من ٢١ نيسان/أبريل إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. وأود أن أؤكد على بعض التطورات الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

أولا، أجريت الانتخابات العامة بنجاح في البوسنة والهرسك في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وبلدي لديه بنية دستورية معقدة، مما ينعكس في نظامنا الانتخابي. والإطار القانوني لإجراء الانتخابات ينظمه دستورنا وقانون الانتخابات. وبلغت نسبة المشاركة نحو ٥٥ في المائة. ورصد انتظام العملية الانتخابية عدد من المراقبين الدوليين والمحليين. فقد كان هناك أكثر من ٥٠٠ مراقب دولي من ٣٨ بلدا، إضافة إلى مراقبين من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعلاوة على ذلك، كان المجتمع المدني أكثر نشاطا أثناء الانتخابات بتشكيل تحالف من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة أطلق عليه اسم بود لوبوم، أي ”تحت المجهر“، والذي ضم سبع منظمات غير حكومية من جميع أنحاء البلد. ووظف ودرب التحالف أكثر من ٣ ٠٠٠ مراقب. والاستنتاج العام لجميع جهات الرصد هو أن الانتخابات أجريت بطريقة منظمة وفي أجواء ديمقراطية وعادلة ووفقا لقانون الانتخابات. وقد مارس أبناء البوسنة والهرسك حقهم الديمقراطي حيث أدلوا بأصواتهم ويجب احترام اختيارهم. والأحزاب السياسية الآن بصدد تشكيل الحكومة الجديدة.

ثانيا، ضربت بلدي في أيار/مايو كارثة طبيعية لم يسبق لها مثيل، كما ذكر العديد من المتكلمين اليوم، حيث اجتاحت الأمطار الغزيرة والانهيالات الأرضية والفيضانات المدمرة ربع

أراضي البوسنة والهرسك. وتضرر مليون مواطن في جميع أنحاء البلد، وشُرد الآلاف منهم من منازلهم. وفي بعض أنحاء البلد، أبيدت قرى بأكملها جراء الانهيالات الأرضية والفيضانات. وقُدر إجمالي قيمة الأضرار بنحو بليوني يورو، أي ما يعادل ١٥ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي.

كما أدت الفيضانات إلى تنقل الألغام الأرضية، تاركةً المناطق الشاسعة التي غمرتها المياه غير آمنة لعودة من شُردوا منها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى وكالات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، التي يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لاستجابتها السريعة ودعمها القوي خلال الأيام المروعة للفيضانات، فضلا عما قامت به من تقييم للأضرار وجهود للتعافي. لقد أثبت نهج الأمم المتحدة الجديد ”توحيد الأداء“ فعالية كبيرة جدا في حالتنا. كما أود الإعراب عن امتناننا لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، التي ساعدت – بالتنسيق مع القوات المسلحة للبوسنة والهرسك – في إجلاء السكان من المناطق التي غمرتها الفيضانات. وساعدت أيضا في حماية بعض القرى والمنازل، وقدمت الغذاء والمياه النظيفة والأدوية وغيرها من أشكال المساعدة إلى المتضررين من الأشخاص والأسر. كما نعرب عن امتناننا للاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، وغيرها من الأطراف الدولية، فضلا عن البلدان الصديقة الأخرى التي قدمت لنا يد العون وتعهدت بتقديم معونة مالية إلى البوسنة والهرسك في المؤتمر الدولي للمانحين الذي نُظم في بروكسل في ١٦ تموز/يوليه.

وسيستغرق التعافي التام من تلك الكارثة الطبيعية وقتا. وستواصل السلطات في البوسنة والهرسك، بالاشتراك مع شركائنا الدوليين، جهود الإنعاش المبذولة للتخفيف من معاناة السكان المتضررين. لقد ذُكر كثيرا أن الكوارث الطبيعية أظهرت للعالم أفضل ما في بلدي – البوسنة والهرسك – وفي المنطقة؛ فقد أظهر الشعب لجيرانه التضامن والروح الإنسانية والضيافة والرعاية.

ثالثا، أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى مسألة هامة فيما يتعلق بوضع اللاجئين من البوسنة والهرسك. فالمرفق السابع لاتفاق دايتون للسلام يكفل لجميع اللاجئين الحق في العودة إلى ديارهم حيث كانوا قبل الحرب. وعلى الرغم من أن عملية العودة والإدماج المحلي للاجئين والمشردين داخليا مسألة لا تزال تشكل أولوية عليا بالنسبة لبلدي، فإن الظروف اللازمة للعودة المستدامة لم تنشأ بعد في أي مكان في بلدي. وبالتالي، فإن مبادرة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الإنهاء المحتمل لمركز اللاجئ في هذا الوقت سيكون له بالتأكيد أثر سلبي على اللاجئين وعلى بلدنا. ولذلك، فإننا نعارض هذا الإنهاء في الوقت الحاضر.

رابعا، لقد انتقلت البوسنة والهرسك من بلد يمر بمرحلة انتقالية بعد الحرب إلى بلد مساهم في جهود بناء السلام والأمن الدوليين. وإذ نضع في الحسبان الطابع المتغير للنزاعات في جميع أنحاء العالم، فإن استجابة المجتمع الدولي يجب أن تتغير تبعا لذلك. وتمشيا مع هذا الرأي، وفيما يتعلق بالتهديد الحالي من المقاتلين الأجانب المشاركين في النزاعات الجارية، فقد اعتمدت البوسنة والهرسك في ٦ حزيران/يونيه قانونا لتعديل القانون الجنائي للبوسنة والهرسك يحظر ويعاقب على مشاركة مواطنينا بأي شكل في تشكيلات قوات أجنبية شبه عسكرية أو شبه شرطية سواء بالانضمام إلى أنشطة إرهابية، أو الحشد لها، أو تنظيمها، أو تمويلها. وعلاوة على ذلك، بدأ بلدي في أيلول/سبتمبر محاكمة ١٦ فردا بموجب ذلك القانون. وستواصل جميع المؤسسات المعنية في البوسنة والهرسك مشاركة شركائنا الدوليين والتعاون معهم بنشاط في مجال مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف. ونرى أنه لا يمكن دحر هذا الإرهاب إلا من خلال نهج ثابت ومشاركة فعالة وتعاون من جميع الدول.

ولما يقرب من ١٥ عاما، ما فتئت البوسنة والهرسك تساهم في عمليات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة في هايتي، وليبريا، وتيمور الشرقية، وقبرص، وجنوب السودان، والسودان، والكونغو. وينتشر حاليا ضباط شرطة من البوسنة والهرسك – ٢١ في المائة منهم من النساء – في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبريا، وجنوب السودان، وقبرص. وقد حظيت إسهامات هؤلاء الضباط بتقدير واحترام كبيرين. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات والوساطة أمر حاسم في صون السلام والاستقرار وبنائهما. كما أن لدينا سياسة تنص على أنه ينبغي للمرأة أن تشكل ما لا يقل عن ثلث أسماء مرشحينا لبعثات حفظ السلام.

وختاما، أود التأكيد على أن عمليات التكامل الأوروبي – الأطلسي لا تزال على رأس قائمة أولويات سياستنا الخارجية. كما أن البوسنة والهرسك مرشح محتمل لعضوية الاتحاد الأوروبي. وقد وقعنا، قبل ست سنوات، على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. ونتطلع أن يدخل الاتفاق حيز النفاذ في المستقبل القريب حتى يتسنى لنا الانتقال إلى المرحلة التالية من عملية التكامل. وستواجه الحكومة الجديدة تحديات الوفاء بشروط التقدم للحصول على مركز الدولة المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتنفيذها. أما المرحلة الجديدة من التكامل فمن شأنها أن تعطي زخما لتحقيق المزيد من الاستقرار السياسي والتعجيل بالانتعاش الاقتصادي للبلد. ونرحب وندعم المشاركة الجديدة والتدريجية من جانب الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك من أجل تيسير عمليات الإصلاح، ولا سيما من أجل تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد والإسراع بخطى الإصلاحات اللازمة الأخرى.

وبصفة عامة، يمثل الحكم الرشيد، والنظام التعليمي القوي، والمجتمع المدني النابض بالنشاط العناصر الرئيسية لتعزيز ثقافة الحوار والتسامح. ومن هذا المنطلق، وقع مجلس رئاسة البوسنة والهرسك في تموز/يوليه على مشروع الأمم المتحدة ”الحوار من أجل المستقبل: تعزيز التعايش والتنوع في البوسنة والهرسك“. سيعمل المشروع – الذي أطلقته كل من الأمم المتحدة ورئاستنا – على تعزيز عمليات بناء السلام عن طريق إتاحة مجال ومنهاج للمواطنين، وممثلي المجتمع المدني، والقادة المحليين للعمل بصورة مشتركة على تعزيز الحوار المدني والحوار بين الثقافات، وعلى بناء الثقة.

وأخيرا، سيستمر بلدي في بذل الجهود من أجل تنفيذ الإصلاحات الإيجابية بهدف كفالة الاستقرار وإحراز التقدم وتحقيق الازدهار لجميع المواطنين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس بعثة الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة، وهي تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وألبانيا.

وعلى غرار المتكلمين الآخرين، أود في البداية أن أرحب بصديقي الممثل السامي فالنتين إنزكو مرة أخرى في المجلس، وأن أؤكد له دعمنا المستمر.

إننا نتابع التطورات في البوسنة والهرسك باهتمام شديد. ونتطلع إلى التحلي بروح جديدة من العمل بعد الانتخابات التي أجريت مؤخرا. ويجب أن أكون صريحا في القول بأن هناك عددا من التحديات لا تزال قائمة وأن التقدم المحرز في الإصلاحات السياسية والاقتصادية كان ضعيفا للغاية لفترة طويلة للغاية. وهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لكفالة أن تمضي البوسنة والهرسك قدما بلا رجعة صوب الاتحاد الأوروبي وهي تنعم بالوحدة والاستقرار ومقومات البقاء وتعدد الأعراق والازدهار.

ولتوطيد علاقات جوار طيبة مع جميع جيران البوسنة والهرسك والبلدان الأخرى في المنطقة أهمية حيوية في هذا الصدد.

ومنظور الاتحاد الأوروبي الواضح في هذا الشأن هامٌّ. وأود أن أؤكد ذلك اليوم، وبخاصة بعد ما سمعناه في وقت سابق. فهو عامل قوي وتوحيدي يتشاطره على نطاق واسع مواطنو البوسنة والهرسك وقواها السياسية، بصرف النظر عن خلفياتهم العرقية أو الدينية. وقد أكّدت السفيرة كولاكوفيتش في بيانها أهمية هذا المنظور لدى بلدها.

إنَّ هذا المنظور يشجع الإصلاحات ويوفِّر حوافز رئيسية لإحراز تقدُّم في مجالات مثيرة للاهتمام، كما يدعو المجلس تكراراً أيضا. فمنظور الاتحاد الأوروبي جزء أيضا من مشاركة دولية أوسع نطاقا مع البوسنة والهرسك. لذا، نشجِّع أعضاء المجلس على أن يُلهموا القيادة السياسية للبوسنة والهرسك لكي تتجاوز الانقسامات الداخلية، وتضمن الأداء على جميع مستويات الدولة، وتُجري الإصلاحات الضرورية بدون إبطاء، للمضيّ بالبلد قُدُماً على مساره نحو الاتحاد الأوروبي.

وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أجرت البوسنة والهرسك انتخابات رئاسية وعامة. ونحن ننوِّه بالإدارة الجيدة لتلك الانتخابات. ومن الأهمية القصوى الآن أن تستقر في أقرب وقت ممكن مؤسسات البلد وحكوماته على مختلف المستويات، وتبدأ العمل سريعاً للتصدي للتحديات العديدة أمام البلد. ومن المسائل ذات الأولوية الخاصة، أنَّ قيادة البوسنة والهرسك بحاجة إلى التركيز على الخطة الاجتماعية والاقتصادية. وقد تزايد الإلحاح في هذا الشأن في أعقاب الفيضانات المدمِّرة التي اجتاحت البوسنة والهرسك وبلداناً أخرى في المنطقة هذا العام.

وكما ظهر أيضاً في الاحتجاجات العامة المفاجئة والعنيفة في مطلع عام ٢٠١٤، يمكن للحالة الاقتصادية – الاجتماعية المتردية أن تقوِّض الجهود في مجالات أخرى للمشاركة مع البوسنة والهرسك. وهذا ما يجعلنا نعتقد أنَّ تنفيذ التدابير، كما أُوجِزَت في مبادرة ميثاق النمو وفرص العمل التي أطلقها الاتحاد الأوروبي بالتعاون الوثيق مع المؤسسات المالية الدولية والشركاء، سيكون خطوة حاسمة إلى الأمام في هذا الصدد.

وهذا يقودني إلى نقطة أخرى: إنَّ تحسيناً تدريجياً وواسع النطاق في أداء

مؤسسات البوسنة والهرسك ينبغي أن يصير في قلب اهتمام القيادة السياسية للبلد. فالابتعاد عن المأزق الراهن شرط لازم لضمان الاستقرار والازدهار في الأجل الطويل في البوسنة والهرسك. والأداء مدخل أيضا لضمان ملاءمة وضع البلد المؤسسي لمتطلبات الاتحاد الأوروبي.

إنَّ الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية، السيدة فيديريكا موغيريني، إلى جانب مفوض الاتحاد الأوروبي المعني بتوسيع عضوية الاتحاد وسياسة الجوار، يوهانس هان، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، سيواصلون مشاركتهم الواسعة والعميقة في البوسنة والهرسك. وسنعمل أيضا بالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين في هذه الجهود. وسيسعى الاتحاد الأوروبي إلى تكريس حقيقي للإصلاحات من قِبَل القيادة السياسية المنتخَبة حديثاً في البوسنة والهرسك.

ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، كثَّف الاتحاد الأوروبي حضوره السياسي في البوسنة والهرسك، بغية تيسير التقدم نحو التكامل الأوروبي. والحضور الميداني الوحيد للاتحاد الأوروبي بشخص ممثله الخاص – الذي يترأس في الوقت نفسه وفدنا هناك – يشارك مشاركة كاملة في دعم البوسنة والهرسك في جميع المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي. وقد زاد الاتحاد حضوره الإقليمي في عام ٢٠١٢، مفتتحاً مكاتب جديدة في موستار وبرتشكو، ومكتباً أكبر في بانيا لوكا. ورئيس الوفد/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي يقدِّم أيضاً لقائد قوة

الاتحاد الأوروبي توجيهاً سياسياً بشأن المسائل العسكرية ذات البُعد السياسي المحلي، وبخاصة ما يتعلق بالعمليات والعلاقات الدقيقة مع السلطات والوسائل الإعلامية المحلية.

ويواصل الاتحاد الأوروبي أيضا مواكبة تقدم البوسنة والهرسك في مجال الأمن. فعلى الرغم من الاحتجاجات الاجتماعية في شباط/فبراير ٢٠١٤، بقيت الحالة الأمنية العامة هادئة ومستقرة؛ لكنَّ الاستقرار لَمَّا يُسَط بعد. وقد أثبتت سلطات البوسنة والهرسك حتى الآن قدرتها على التعامل مع التهديدات للنظام العام ولبيئة سليمة ومأمونة. لذا، فإنّ الاتحاد الأوروبي سيحتفظ بقوة حفظ السلام – عملية ألثيا بقيادته، مع تركيز على بناء القدرات والتدريب. لكنّ هذه القوة ستحتفظ بدور عسكري تنفيذي لدعم جهود البوسنة والهرسك للحفاظ على بيئة سليمة ومأمونة في ظلّ ولاية للأمم المتحدة. وهي بذلك ستبقى قادرة على المساهمة في قدرة الردع لدى سلطات البوسنة والهرسك إذا اقتضت الحالة ذلك.

وفي سياق الاستراتيجية العامة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، نتطلع إلى مواصلة المناقشة مع المجتمع الدولي، في المنتدى الملائم، بشأن إعادة تشكيل الحضور الدولي. وإننا ندعو السلطات في البوسنة والهرسك إلى استيفاء الأهداف والشروط المتبقية لإغلاق مكتب الممثل السامي.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي التزامه الواضح بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك، بصفتها بلدا ذا سيادة وموحَّداً. ونحن نبقى جاهزين لكي نقدِّم مجدداً الحافز الضروري لإعادة بدء العملية الإصلاحية في البوسنة والهرسك، وتوفير المساعدة اللازمة لدعم التقدم نحو التكامل الأوروبي للبوسنة والهرسك. والاتحاد الأوروبي، بصفته الجار المباشر للبوسنة والهرسك، يقدِّم في هذا الصدد فرصاً عظيمة للبلد وجميع مواطنيه. وهذا النهج سيمضي بالبلد قدُماً في خطته الإصلاحية نحو الاستقرار والتنمية في مساره نحو الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ميلانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): قبل الإدلاء ببياني، أود أن أؤكد مدى اعتزازي بأنني ألقي بياني اليوم، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو تاريخ ما برح يبرز منارة أمل ومصالحة في جميع أرجاء العالم. ومع تقديم الاحترام لأولئك الذين قدَّموا أرواحهم من أجل السلام والحرية قبل ذلك اليوم المشهود وبعده، أود أن أؤكد مجدداً التزام بلدي بالسلام والمصالحة الدائمين في منطقتنا وخارجها.

وفي البداية، أود أن أرحب بالسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، وأشكره على تقريره إلى المجلس (S/2014/777، المُرفق).

إنَّ صربيا تدعم السلامة الإقليمية والترتيبات الدستورية للبوسنة والهرسك، كما نصَّ عليها اتفاق دايتون للسلام، وتعتبر البلد أحد شركائها الرئيسيين في المنطقة. وبناء على ذلك، يقبل بلدي كل قرار يتخذه كيانا البوسنة والهرسك وشعوبها التأسيسية الثلاثة، وهو ملتزم بتعزيز تعاون حُسْن الجوار على أساس أوثق العلاقات الممكنة مع الحكومة المركزية واتحاد البوسنة والهرسك. وإننا نواصل تعميق وإثراء علاقاتنا الخاصة مع جمهورية صربسكا.

وصربيا تتشاطر التقييم، السائد داخل البوسنة والهرسك وخارجها، بأنَّ الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر كانت نزيهة وديمقراطية، وأنّ نتائجها كانت مقبولة من جميع الأطراف السياسية الفاعلة. كما أننا نواصل اعتقادنا بأنَّ الأسلوب الصحيح للمضيّ قدُماً هو احترام أغلبية ما بعد الانتخابات للإرادة السياسية التي أُعرِب عنها أثناء الانتخابات. والحوار السياسي بين صربيا والبوسنة والهرسك مكثف وواسع النطاق. وتؤيد ذلك بوضوح حقيقة أنَّ سراييفو كانت مقصد الزيارة الأولى لرئيس الوزراء الصربي ألكسندر فوتشيتش بعد

فوزه في الانتخابات، فضلاً عن مؤتمر المانحين المشترك، الذي عُقِد في بروكسل في ١٦ تموز/يوليه، لجمع الأموال للتخفيف من عواقب الفيضانات الكارثية التي ضربت صربيا والبوسنة والهرسك كلتيهما في الربيع الماضي.

وزيارة السيد زلاتكو لاغومجيا، وزير خارجية البوسنة والهرسك ونائب رئيس مجلس وزرائها، إلى بلغراد في آب/أغسطس،واجتماعاته مع أرفع مسؤولي صربيا، جرى تقييمها أيضاً بصفتها مساهمة هامة في توطيد استقرار المنطقة وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وبهذه المناسبة، أعرب الجانبان عن اهتمامهما بتنشيط البنى التحتية التي تربط صربيا بالبوسنة والهرسك، وتكثيف العمل على مشاريع توليد الطاقة، وبخاصة على نهر درينا.

والبلدان متفقان على ضرورة عقد اجتماع مشترك لحكومة جمهورية صربيا ومجلس وزراء البوسنة والهرسك.

ومن المتوقع أن يُعقد الاجتماع الآن على إثر تشكيل مجلس جديد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توميسلاف نيكوليتش، رئيس جمهورية صربيا، وإيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية صربيا، سيردان الزيارة للبوسنة والهرسك في وقت قريب.

وأخيراً وليس آخراً، فقد وقع البلدان في أيلول/سبتمبر الماضي مذكرة تفاهم في بلغراد بشأن تنفيذ مشاريع مشتركة في أسواق البلدان الأخرى، تعبيراً عن علاقاتهما الممتازة بوجه عام.

أيضاً، تواصل صربيا والبوسنة والهرسك التصدي بحسن نية ومصالح مشتركة لجميع المسائل المعلقة، والتي نقص عددها إلى حد كبير الآن، في اتصالات ومحادثات مباشرة من دون وسطاء. ويشمل ذلك تعليم الحدود واللاجئين والأشخاص المفقودين وعملية الخلافة.

وأود أن أجدد التأكيد على أن صربيا، بوصفها البلد الذي يستضيف أكبر عدد من اللاجئين في المنطقة، تشاطر الممثل السامي إنزكو قلقه فيما يتعلق بالتوصية الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بإنهاء مركز اللاجئ للاجئين من البوسنة والهرسك ومن المنطقة. ونحن نعتبر أن التوصية سابقة لأوانها، وسيكون لها تأثير سلبي على حماية اللاجئين وستضر بتنفيذ البرنامج الإقليمي للإسكان وعملية المصالحة. وتدعو صربيا إلى اعتماد حلول دائمة وعادلة ومستدامة من شأنها تلبية احتياجات الفئة الضعيفة من السكان المشردين منذ أمد طويل واحترام حقوقهم.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن صربيا مؤيد قوي للتكامل الأوروبي للبوسنة والهرسك. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نقوم بتعزيز عملية التكامل، بما في ذلك من خلال عدد من المؤسسات والمبادرات والأعمال، مثل اللجنة المعنية بتنفيذ خطة العمل لمذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال التكامل الأوروبي، وتبادل الخبرات في الوفاء بمعايير كوبنهاغن والاستعداد للتنسيق على الطريق نحو الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي مكن السلطات في البوسنة والهرسك من الاستفادة من المعرفة في الطلب المقدم من صربيا المتعلق بالشؤون الخارجية وفي الوفاء بالشروط التقنية الأخرى للعضوية التي أوفى بها بلدي. ونحن نتعاون مع البوسنة والهرسك في برامج للتعاون عبر الحدود برعاية أداة تقديم المساعدة في مرحلة ما قبل الانضمام للاتحاد الأوروبي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الترحيب بالممثل السامي فالنتين إنزكو، وأعرب عن امتناننا له على إحاطته الإعلامية وعلى التقرير (S/2014/777، المرفق). وأود أيضاً أن أعرب

عن تقديرنا للجهود الشخصية التي ما فتئ يبذلها في تنفيذ ولايته الصعبة والهامة.

وتؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به للتو رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أود أن أبدأ باقتباس كلمات الرئيس الكرواتي إيفو يوسيبوفيتش، والذي كان أول رئيس لكرواتيا على الإطلاق يُدعى لإلقاء كلمة أمام الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك، والذي خاطب الجمعية في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠، بقوله: ”كرواتيا ليست مجرد جارة للبوسنة والهرسك، ولكنها أيضاً الصديق المخلص والشريك والحليف“. وما زالت هذه الكلمات هامة اليوم كما كانت قبل أكثر من أربع سنوات.

تعتبر كرواتيا، التي تشاطر جارتها بحدود برية طولها ١ ٠٠٠ كيلومتر، أن السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك واستقرارها وازدهارها وقيامها بوظائفها أمور ذات أهمية كبرى لذلك البلد، وللمصلحة الوطنية لكرواتيا أيضا. كما أنها مسألة رئيسية للسلام والازدهار الإقليمي والأوروبي.

إننا نؤيد تأييداً كاملاً التوجه الأوروبي والأوروبي – الأطلسي للبوسنة والهرسك ونعرض شراكتنا في تحقيق ذلك الهدف. فمن غيرُ جيران البوسنة والهرسك سيعرف بشكل أفضل أهمية تكاملها مع الاتحاد الأوروبي، لا سيّما جارتها التي مرت منذ وقت غير بعيد بنفس عملية الانضمام الطويلة وذات المتطلبات الكثيرة؟

وتؤمن كرواتيا إيماناً راسخاً بأن للبوسنة والهرسك مستقبلاً بصفتها عضواً في المجتمع الأوروبي – الأطلسي باعتبارها دولة أوروبية حديثة ذات ديمقراطية متطوّرة واقتصاد تنافسي تتوفر له مقومات الاستمرار. ولن ندخر جهداً في مساعدة البوسنة والهرسك خلال هذه العملية.

إن البوسنة والهرسك دولة ذات نظام سياسي محدد، ترجع جذوره إلى اتفاق دايتون للسلام. ويستند نظامها إلى التمثيل العرقي في المقام الأول، الأمر الذي يتوقف بدوره على المساواة الحقيقية بين الشعوب الثلاثة المكونة للبلد. والمساواة شرط أساسي لتحقيق الاستقرار والأداء الوظيفي للبوسنة والهرسك، وهي مفتاح النجاح في تحقيق التوازن بين الأعراق والمواطنين.

وتضع كرواتيا في اعتبارها الاحتياجات والحقوق المشروعة للكروات في البوسنة والهرسك، وهم أصغر مكونات شعب البلد ولكنهم مع ذلك ذوو أهمية متساوية مع باقي المكونات. ومن المؤكد أننا سنواصل تقديم الدعم لهم.

لقد كانت الاحتجاجات التي جرت في وقت سابق من هذا العام في البوسنة والهرسك تعبيراً دالاً على شعور الإحباط لدى المواطنين إزاء الاختلال الوظيفي للنظام وتدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وتلك الأحداث كانت نتيجة مباشرة للافتقار إلى الإصلاحات المطلوبة بشدة والتي يمكن أن تضمن الاستقرار والازدهار. وإلا فإن البلد قد يواجه المزيد من التوترات الاجتماعية – الاقتصادية وزعزعة الاستقرار على أساس الانتماء العرقي. ولذلك، فإننا نشاطر الممثل السامي قلقه وإدانته للخطاب الانفصالي والمثير للشقاق الصادر عن جمهورية صربسكا. والنداءات الداعية إلى الاستفتاء على الانفصال والبيانات الأخرى التي تطعن في سيادة البلد وسلامته الإقليمية غير مقبولة إطلاقاً.

وعلى النحو المبين في التقرير، فقد كان أهم تطورين في الفترة المشمولة بالتقرير الفيضانات التي اجتاحت البوسنة والهرسك في أيار/مايو، والانتخابات العامة التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر.

وفي رأينا، كانت الانتخابات العامة التي عقدت في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر نزيهة وشاملة للجميع. ومن الأهمية للغاية بمكان الآن أن يتم تشكيل جميع مستويات الحكومة

دون تأخير وأن يجري التصدي بسرعة للتحديات، لا سيما المسائل الاقتصادية والاجتماعية.

لقد اجتاحت البوسنة والهرسك فيضانات كارثية في أيار/مايو. ونحن نثني على أعمال التضامن الفوري مع المناطق المغمورة بالفيضانات وبالتبرعات الهائلة المقدمة من المنطقة ومن أوروبا وما وراءها. وكانت كرواتيا من أوائل من استجاب، حيث قدّمت المساعدة في بصورة سلع وموظفين وأموال. ولم ينته بعد العمل الرامي إلى التخفيف من الآثار المؤلمة المترتبة على الفيضانات، وتحتاج البوسنة والهرسك إلى الدعم الدولي لتواصل مسيرتها.

ونحن نعتقد أنه من أجل تحقيق هدفنا المشترك – ألا وهو استقرار البوسنة والهرسك وازدهارها وقيامها بوظائفها – هنالك حاجة إلى استراتيجية واقعية تأخذ في الاعتبار المسائل والظروف الخاصة بالبلد. إن الأفق الواضح للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي هو إلى حد بعيد أفضل إطار للاستقرار والأمن يمكن للبوسنة والهرسك إحراز تقدم مطرد من خلاله. وعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هي بمثابة الخطة الأفضل لتنفيذ الإصلاحات المتعلقة ببناء الدولة وتعزيز القدرات الإدارية والحكم الرشيد.

وينبغي لنا جميعاً أن نواصل إبقاء تركيزنا على البوسنة والهرسك وزيادة تعزيز المساعدة والمشورة الجيدة التي نقدّمها بعد تشكيل الحكومة الجديدة. غير أن الافتقار إلى الإرادة السياسية الجماعية من جانب القادة السياسيين لمعالجة الإصلاحات اللازمة لإحراز تقدم على طريق الاتحاد الأوروبي أدى إلى جمود في عملية التكامل الأوروبي. ويتحتم علينا أن نجد سبيلاً للتغلب على الجمود في عملية التكامل الأوروبي للبوسنة والهرسك ليتسنى دخول اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب حيز النفاذ وفتح الطريق أمام البلد ليحصل على صفة مرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي.

ومن هذا المنطلق، قدمت كرواتيا مقترحاً لإعداد نهج مصمم حسب الطلب لعملية تكامل البوسنة والهرسك مع الاتحاد الأوروبي. وذلك لا يعني تقليل المعايير إلى الحد الأدنى، بل مساعدة البلد على الوفاء بها جميعا من خلال إبقاء عملية التكامل مع الاتحاد الأوروبي ملموسة وقابلة للتنفيذ. وفي هذا الصدد، تصبح الشروط المسبقة لبدء العملية الموجهة نحو الاندماج مع الاتحاد الأوروبي جزءاً لا يتجزأ من عملية التكامل، وهو ما ينطوي على قوة تحويلية تزيد تدريجياً من استقرار الدولة والأداء الوظيفي لها.

ولهذه الغاية، فإننا نوافق على المبادرة التي تقدم بها مؤخراً وزيرا خارجية ألمانيا والمملكة المتحدة. ونحن نؤيد تماماً نهجهما الرامي إلى إعطاء الزخم اللازم من أجل استئناف عملية الإصلاح في البوسنة والهرسك.

والمهم بشكل خاص، حسبما نرى، أن يتقدّم زعماء البوسنة والهرسك بالتزامات خطية طويلة الأجل، ولا رجعة فيها، لتنفيذ الإصلاحات اللازمة مع تحقيق الهدف المتمثل في جعل البوسنة والهرسك جاهزة لعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وينبغي لتلك الالتزامات أن تصبح جزءا من برنامج الحكومة الجديدة بموافقة برلمان البوسنة والهرسك.

وتعتقد كرواتيا أيضا أن تكثيف عملية التكامل مع منظمة حلف شمال الأطلسي ذو أهمية كبيرة لاستقرار البوسنة والهرسك وأمنها. ونحن نأمل أن تبذل الحكومة الجديدة جهودا إضافية من أجل الوفاء بالشروط اللازمة لتفعيل خطة عمل العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي.

وما فتئت كرواتيا تدعم الولاية التنفيذية لعملية ألثيا التابعة لقوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي. فعملية ألثيا هي آلية حيوية للوقاية من احتمال عدم استقرار الحالة، التي ربما، كما شهدنا بالفعل، تتزلق بسهولة وسرعة إلى دائرة

العنف. وهي كذلك أداة هامة لبناء القدرة والتدريب في مجال الأمن.

ونحن نأسف لأن البروتوكول الإضافي الملحق باتفاق الاستقرار والانتساب مع البوسنة والهرسك، المطلوب قانونا بعد انضمام كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي، لم يتم إبرامه بعد. ونأسف بشكل خاص لأن البوسنة والهرسك لا تقبل مبدأ التفاوض استنادا إلى التجارة التقليدية. لذلك، نحث القادة السياسيين المنتخبين حديثا في البوسنة والهرسك على التوصل إلى اتفاق قابل للتطبيق ومستدام في هذا الشأن.

أخيرا، اسمحوا لي أن أقول إن البوسنة والهرسك تستدعي اهتمامنا، وهي تستحقه بلا شك. ويجدر بنا تذكير أنفسنا كم أن هذا البلد مهم لأوروبا. وأود بالتالي أن أختم كلامي بتكرار القول عن استعداد كرواتيا لمواصلة التعاون الوثيق مع جارتنا في جميع المسائل، ولتزويد البوسنة والهرسك بالدعم القوي والمتواصل سياسيا وتقنيا وغير ذلك، الأمر الذي تقتضيه عملية بناء مستقبل أفضل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): ليست هناك أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٧.